



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص : محاسبة

أثر الآليات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية
في المؤسسة الاقتصادية
دراسة إستبيان - الوادي -

إشراف الدكتور :

أ.د. محمد بشير بن عمر

إعداد الطلبة:

دادي محمد الطاهر

سعدون فتيحة

سلطاني مليكة

نوقشت المذكرة علنا يوم: 2023/...../.....

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا ومناقشا
أ.د. محمد بشير بن عمر	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
		جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة

أثر الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية في المؤسسة
الاقتصادية

دراسة إستبيان - الوادي -

إشراف الدكتور:

أ.د. محمد بشير بن عمر

إعداد الطلبة:

ك. دادي محمد طاهر

ك. سعدون فتيحة

ك. سلطاني مليكة

نوقشت المذكرة علنا يوم: 2023/...../....

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا ومناقشا
أ.د. محمد بشير بن عمر	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
		جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

الاهداء

بسم من سبب الأسباب وفتح الأبواب وخلق آدم وحواء من تراب ثم الصلاة والسلام على من ال نبي بعده مُحَمَّد
عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى الذين قال فيهم الله عز وجل:

(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

الاسراء:24

إلى والديا الكريمين حفظهما الله ورعاهم

إلى جميع إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى عائلتي الغالية

إلى جميع الأساتذة الذين علموني منذ نعومة أظافري

من أجل العلم والمعرفة إلى جميع زملائي في العمل

والى كل من ساندني ومد لي يد العون في مسيرتي العلمية..

دادي مُحَمَّد الطاهر



الاهـداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى وأما بعد:

الحمد لله الذي وفقين لثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى
مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.

ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني من أخوة وأخوات

وإلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمتني لحظاته وبالأخص

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي.

سعدون فتيحة



الاهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى من محلتين وهنا ووضعتين وهنا الى من غمرني بخنائها هنا الى أغلى الناس "أمي"

اليك يا من سقيتنا من شبابك حب العمل والمثابرة لنتمتع بضلال وثمار النجاح

لك يا "أبي" حفظك الله

الى اللذين تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم الحلوة والمرّة.

اخوتي أخواتي

الى اللذين سهروا على تدريسي ليال ونهارا أساتذتي وأستاذتي

الى اللذين جمعني بهم ليكونوا الأخوة والأحبة

الى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

اليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

سلطاني مليكة



شكر وعرفان

إعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعنا بعد الانتهاء من هذه الدراسة إلا

أن نتوجه بجزيل الشكر إلى

من رفعت يدي إليه فلم يخيب رجائي

إلى الذي سألته فأجاب دعائي

إليك يا الله كل الشكر

لقوله تعالى: "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل

صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

ونشكر والدينا الذين تعبوا من أجلنا والذين علمونا كل الآداب ودعواتهم لنا تفتح الأبواب

فمن باب الاعتراف بالصنيع العلمي أن نقر بمجهوداتك الساهرين على التحصيل العلمي

نعترف نحن الطلاب بالجميل والشكر للدكتور المشرف "بشير بن عمر"

ثم نتوجه بالشكر العميق إلى كل من ساهم في إثراء هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد

ولو بالكلمة الطيبة لإنجاز هذا العمل المتواضع

ملخص الدراسة:

نحاول هذه الدراسة إبراز إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق الجودة في ظل الجهود الرامية الى تطوير وتحسين تسيير الشركات محل الدراسة، وكيفية الاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجهها الشركات بشكل عام، وبشكل خاص وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات للمؤسسات الاقتصادية، وهذا من خلال استخدام آليات الحوكمة والتي من أهمها المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية، بحيث تتعدد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات ومنها تحقيق الرقابة المحاسبية، تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، وتزايد دور المراجعة الداخلية والخارجية وضرورة وجود لجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين الآليات الداخلية والخارجية وحوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية ليس لها علاقة مباشرة بمبادئ حوكمة الشركات (المعاملة المتساوية للمساهمين، ضمان حقوق المساهمين، الإفصاح والشفافية، دور أصحاب المصالح) في حين وجود علاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لأنها وظيفة لصيقة بالإدارة العليا، حيث تساهم في مساعدة مجلس الإدارة في مراجعة استراتيجية الشركة من واتخاذ ما يلزم لتأكد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية ومدى مواءمتها من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية والخارجية وإدارة المخاطر للمساعدة في تطبيق مبادئ الحوكمة. بحيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير المهن وهذا بدوره ما ينعكس على مستوى جودة المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، القرارات الاستثمارية، الآليات الداخلية والخارجية.

Résumé de l'étude:

Cette étude tente de mettre en évidence les apports de la gouvernance d'entreprise dans l'atteinte de la qualité à la lumière des efforts visant à développer et à améliorer la gestion des entreprises étudiées, et comment en tirer profit pour résoudre de nombreux problèmes rencontrés par les entreprises en général, et en particulier, dont le plus important est la perte de confiance et de crédibilité dans l'information pour les institutions économiques, et cela passe par l'utilisation de mécanismes de gouvernance, dont le plus important est l'audit interne, le Conseil

Direction, comité d'audit, audit externe, de sorte qu'il existe de nombreuses dimensions comptables de la gouvernance d'entreprise, y compris la réalisation du contrôle comptable, le développement

L'application des normes comptables et d'audit, le rôle croissant de l'audit interne et externe, la nécessité d'avoir des comités d'audit et la réalisation de la divulgation et de la transparence.

Cette étude a conclu qu'il existe une relation étroite entre les mécanismes internes et externes et la gouvernance d'entreprise dans l'entreprise économique.

L'étude a conclu que la fonction d'audit interne n'a pas de relation directe avec les principes de gouvernance d'entreprise (égalité de traitement des actionnaires, garantie des droits des actionnaires, divulgation et transparence, rôle des parties prenantes), alors qu'il existe une relation entre la fonction d'audit interne et le principe des responsabilités du conseil d'administration car il s'agit d'une fonction étroitement liée à la direction générale, lorsqu'il contribue à assister le conseil d'administration dans l'examen de la stratégie de la société et à prendre les mesures nécessaires pour s'assurer que la société ne viole pas les lois et règlements et leur compatibilité en évaluant le système de contrôle interne et externe et de gestion des risques pour contribuer à la mise en œuvre des principes de gouvernance. Si bien que les principes et procédures de gouvernance jouent un rôle majeur dans le domaine de l'évolution des professions, et cela se reflète à son tour dans le niveau de qualité des institutions économiques.

Mots clés: gouvernance d'entreprise, décisions d'investissement, mécanismes internes et externes.

قائمة المحتويات

.....	الاهداء
.....	شكر وعرفان
.....	ملخص الدراسة:
I	قائمة المحتويات
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الجداول
أ-د	مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري لألية حوكمة الشركات والقرارات الاستثمارية

2.....	تمهيد:
3.....	المبحث الأول: عموميات حوكمة الشركات والقرارات الاستثمارية
3.....	المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات
3.....	الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها
7.....	الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات ومعاييرها
13.....	المطلب الثاني: أساسيات اتخاذ القرارات الاستثمارية
13.....	الفرع الاول: مفهوم القرارات الاستثمارية
14.....	الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية
15.....	الفرع الثالث: أنواع اتخاذ القرارات الاستثمارية ومقومتها
21.....	المبحث الثاني: أليات حوكمة الشركات في علاقة القرارات الاستثمارية
21.....	المطلب الأول: علاقة الأليات الداخلية في القرارات الاستثمارية
23.....	المطلب الثاني: علاقة الأليات الخارجية في القرارات الاستثمارية
23.....	أولاً: المراجع الخارجي:
26.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
26.....	المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية

28	المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية.....
29	المطلب الثالث: ما ميزة الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....
30	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

34	تمهيد:.....
35	المبحث الأول: الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة.....
35	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية.....
35	الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة.....
35	الفرع الثاني: ثبات وصدق الاستبيان.....
37	المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الاستبيان.....
37	الفرع الأول: الصدق البنائي.....
38	الفرع الثاني : الثبات(التناسق الداخلي للبنود ألفا كرو نباخ).....
39	المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج الوصفية للدراسة.....
39	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج خصائص عينة الدراسة.....
39	الفرع الأول: الجنس.....
40	الفرع الثاني: فئات السن.....
41	الفرع الثالث: المؤهل العلمي.....
42	الفرع الرابع: الوظيفة.....
43	الفرع الخامس: الأقدمية.....
44	الفرع السادس: التخصص العلمي.....
45	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان.....
48	المطلب الثالث : تحليل نتائج محاور الاستبيان.....
52	المطلب الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة.....
52	الفرع الأول: الفرضية الرئيسية.....
54	الفرع الثاني: الفرضية الفرعية.....

55	الفرع الثالث: نتائج الدراسة.....
56	خلاصة الفصل.....
59	الخاتمة.....
62	قائمة المصادر والمراجع:.....

قائمة الأشكال

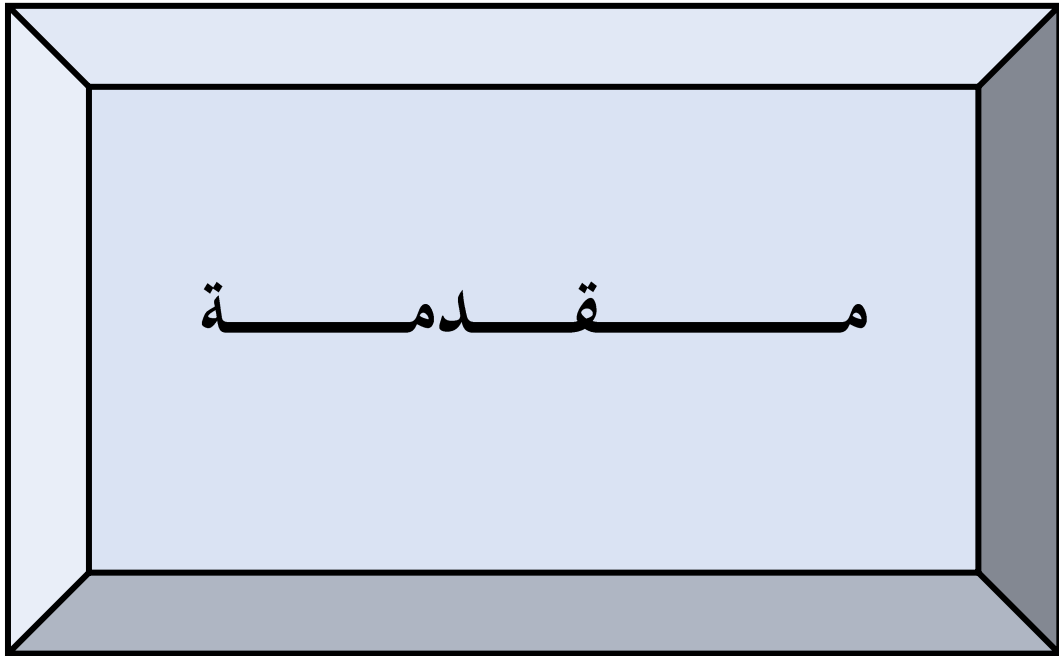
- الشكل رقم (01): خصائص حوكمة الشركات..... 12
- الشكل رقم (2): دورة حياة القرار الاستثماري 15
- الشكل رقم (03): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير الجنس 39
- الشكل رقم (04): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير فئات السن 40
- الشكل رقم (05): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي 41
- الشكل رقم (06): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة 42
- الشكل رقم (07): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير الخبرة 43
- الشكل رقم (08): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير التخصص العلمي..... 44

قائمة الجداول

- الجدول رقم (01): مقياس ليكارث الثلاثي 36
- الجدول رقم (02): يوضح قيمة r لحساب الصدق البنائي 38
- الجدول رقم (03): يوضح قيمة ألفا كرو نباخ 38
- الجدول رقم (04): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجنس 39
- الجدول رقم (05): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير فئات السن 40
- الجدول رقم (06): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي 41
- الجدول رقم (07): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الوظيفة 42
- الجدول رقم (08): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الخبرة 43
- الجدول رقم (09): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير التخصص العلمي 44
- الجدول رقم (10): يوضح المحك المعتمد في الدراسة 45
- الجدول رقم (11): نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الاول الآليات الخارجية 45
- الجدول رقم (12): نتائج آراء عينة الدراسة حول الفرع الثاني الآليات الداخلية 48
- الجدول رقم (13): نتائج آراء عينة الدراسة حول القرارات الاستثمارية 50
- الجدول رقم (14): يبين جودة توفيق النموذج للفرضية الفرعية 52
- الجدول رقم (15): يوضح معنوية النموذج الكلي للفرضية الفرعية 52
- الجدول رقم (16): يوضح المعنوية الجزئية لمعالم النموذج للفرضية الفرعية 53
- الجدول رقم (17): يبين جودة توفيق النموذج للفرضية الفرعية الأولى 54
- الجدول رقم (18): يوضح معنوية النموذج الكلي للفرضية الفرعية الأولى 54
- الجدول رقم (19): يوضح المعنوية الجزئية لمعالم النموذج للفرضية الفرعية الأولى 55

قائمة الملاحق

- الملحق رقم (01): استمارة الاستبيان 67
- الملحق رقم (02): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان 71
- الملحق (03): قياس صدق و ثبات أداة الدراسة ألفا كرونباخ 72
- الملحق (04): نتائج اختبار الفرضيات المحور الاول 74
- الملحق (05) : نتائج اختبار فرضيات المحور الثاني 75



تعد حوكمة الشركات أساس تعزيز شفافية أسواق رؤوس الأموال وكفاءتها إضافة الى زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، إلى جانب تعزيز ثقة المستثمرين حيث تتضمن حوكمة الشركات مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم ومجموعة أصحاب المصالح الآخرين، وأن درجة مراعاة الشركة للمبادئ الأساسية لحوكمة الشركات الجيدة هي أحد العوامل التي تتزايد أهميتها بالنسبة لقرارات الاستثمار لاسيما أن عملية الاستثمار وفي جميع الحالات تتسم بقدر من المخاطر مما دعا المستثمرين إلى التدقيق والتقييم للتأكد من مدى تطبيق القوانين والقواعد الخاصة بالحوكمة قبل الإقدام على الاستثمار في الشركات، والذي بدوره يساعد المؤسسة في الوقوف على مواطن الخلو معالجتها من أجل مواكبة التحديات الجديدة واتخاذ قرارات سليمة.

وأن كل ما ذكر من أطراف بحاجة الى أليات داخلية وخارجية لتجمعهم وتنسق بين قراراتهم، واستراتيجياتهم ومقترحاتهم، وهذه الأليات ماهي الا مصطلح السحري لحوكمة الشركات، مع الأثر التي تتركه على القرارات الاستثمارية في المؤسسات مثل: أدائها وفعاليتها ودرجة الافصاح فيها، وجودة عملياتها ومنتجاتها، ومدى امكانياتها في الممارسات ضمن حدود المؤسسات الاقتصادية.

1- إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق ذكره قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

ما طبيعة العلاقة القائمة بين تطبيق الأليات الداخلية والخارجية للحوكمة في المنشآت الاقتصادية

وتغيير قراراتها الاستثمارية؟

2- الأسئلة الفرعية:

وكوسيلة لمعالجة هذه الإشكالية، وبغرض إزالة الغموض عن مضمون ما أردنا معالجته من خلال الموضوع،

كان من الالزام علينا طرح بعض التساؤلات والتي تعبر بشكل واضح عن المحاور الأساسية لبحثنا وهي كالآتي:

1. من شأن التطبيق السليم للأليات الداخلية للحوكمة أن يساعد المؤسسة في تحديد أوليات الاستثمار؟

2. هل يؤدي الالتزام بآليات الحوكمة الخارجية للشركات في توضيح قرارات قبول أو رفض الاستثمار؟

3 - فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الأسئلة الفرعية السابقة نحاول التحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. التطبيق السليم للأليات الداخلية للحوكمة يساعد المؤسسة في تحديد أوليات الإستثمار.
2. الالتزام بآليات الخارجية لحوكمة الشركات يؤدي إلى توضيح قرارات قبول أو رفض الإستثمار.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تزايد الاهتمام بحكومة المؤسسات في السنوات الأخيرة، باعتبارها تساهم في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية في المؤسسات كذلك تتمثل الأهمية في إبراز أثر الأليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات والدور الهام للمراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات وفق أسس ومفاهيم جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات، كما أن تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات والبدء بتطبيق قواعدها، يعمل على تطوير أداء المؤسسات ينعكس إيجابيا على قرارات أصحاب المصالح.

5- أهداف الدراسة

بالإضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي والسعي لاختبار الفرضيات فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- إبراز أهمية وأهداف حوكمة الشركات من خلال تحديد مختلف المبادئ والخصائص الجيدة لإدارة المؤسسات.
- التعرف على الأليات وأثرها على القرارات الاستثمارية.
- توضيح علاقة الأليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.

6- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- هناك عدة أسباب لاختيارنا لموضوع بحثنا هذا نذكر أهمها كما يأتي:
- ملائمة الموضوع مع تخصصنا الدراسي.
 - الرغبة والمويل الشخصي لمعالجة ودراسة موضوع حوكمة الشركات.
 - إغفال العديد ممن لهم علاقة ببيئة الأعمال بالأثر الذي تلعبها الأليات الداخلية والخارجية لحوكمة المؤسسات خصوصا في ظل التطورات الحالية.
 - محاولة إثراء ساحة المكتبة الجامعية لقللة الدراسات والبحوث في مجال أثر الأليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.

7- منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث، والاحاطة بالموضوعة والالمام بتفاصيله وأبعاده، وبغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة واختيار الفرضيات المتبناة من قبل الباحثين، بالاعتماد على المناهج التالية:

تحقيق اهداف الموضوع التي نسعى إلى تحقيقها باستخدام المنهج الوصفي، قصد وصف حوكمة المؤسسات والآليات الداخلية والخارجية، وكذا القرارات الاستثمارية المؤسسات معتمدين فلذلك على أسلوب الاستبيان والمقابلة من أجل التعرف على آراء المختصين من مهنيين والاطارات في الشكات. وتم معالجة وتحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS وEXCEL.

من بين أدوات البحث المستعملة كذلك المسح المكتبي لتعرف على مختلف المراجع والبحوث المتناولة لموضوع الدراسة إضافة إلى مجلات والنشرات الإلكترونية وعلى صفحات الإنترنت ومقالات منشورة وكتب ومواضيع الملتقيات، وتقارير وغيرها من المصادر وقد تم الاعتماد في التحليل على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss-v 20)، لتحليل بيانات الاستبيان وبرنامج معالجة الجدول الالكترونية (Spss-v، 2013). .

8- حدود الدراسة:

لهذا البحث حدود نظرية وكذا تطبيقية نذكر منها ما يلي:

أ. الحدود الموضوعية:

- حصر أهم المفاهيم المتعلقة بحكومة الشركات وأهميتها، بالإضافة إلى المفاهيم المتعلقة بالقرارات الاستثمارية ومختلف أنواعها ومقوماتها.
- التركيز على أثر الآليات الداخلية والخارجية على القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية.
- ب. الحدود التطبيقية:** وتتمثل في:

- **الحدود المكانية:** تقتصر على اساتذة جامعيين مختصين والمحاسبين المعتمدين ومراجع الحسابات.
- **الحدود الزمنية:** تم إجراء دراستنا خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 2023 إلى غاية 28 فيفري 2023.

9- صعوبات الدراسة:

من خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهنا بعض العراقيل التي صعبت علينا دراسة الموضوع منها ما يخص الجانب النظري.

ومتمثلة في قلة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع وصعوبة تطبيق منهجية، بالدقة المطلوبة فيما يخص تقليص حجم الجانب النظري نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية وشرح يساهم في فهم وتبسيط مفاهيم

الموضوع، وأما ما يخص الجانب التطبيقي فكانت الصعوبات في تأخر مكاتب المحاسبة في ملأ استمارة استبيان بسبب انشغالهم بإعداد الميزانيات.

10- هيكل الدراسة:

أنجز هذا البحث وفقاً لما تملّيه مقتضيات البحوث في هذا المجال بإتباعنا لمنهجية، وجاء على شكل مقدمة وكانت عبارة عن مدخل للموضوع وفصلين أولهما نظري وثانيهما تطبيقي وخاتمة وجملة من المقترحات. واهتم الفصل الأول بالأسس النظرية المتعلقة بحكومة الشركات والقرارات الاستثمارية، وقد قسم إلى مبحثين يتناول الأول عموميات حول حوكمة الشركات والقرارات الاستثمارية، أما الثاني فيهتم بالأليات حوكمة الشركات في علاقة القرارات الاستثمارية والمتعلقة بالموضوع تحت مسمى الدراسات السابقة، في حين تطرق الفصل الثاني إلى الدراسة الميدانية التي بدورها تم تقسيمها إلى مبحثين يتناول الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما الثاني فيهتم بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها. بالإضافة إلى مقدمة عامة تحمل إشكالية الموضوع وخاتمة عامة تحتوي على أهم النتائج والتوصيات بعد الإجابة على الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار النظري لألية حوكمة الشركات والقرارات
الإستثمارية

تمهيد:

إن فصل الملكية عن الادارة في الشركات الحديثة، يجعل من فرضية قيام تضارب المصالح بين أصحاب المصلحة في الشركة أمراً قائماً، لذلك وجب وضع أليات وقواعد وأنظمة تضمن عمل الادارة في صالح جميع الأطراف في الشركة، ويشار الى تلك الأليات والقواعد والأنظمة بـ " حوكمة الشركات "

لقد أصبحت حوكمة الشركات من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، خصوصاً بعد فشل وانحيار عدة شركات رائدة عالمياً، لذا عمدت عدة دول الى اصدار قوانين وقواعد من شأنها ضمان الادارة الرشيدة لشركات، ووقاية من لهم مصلحة فيها من الأزمات والانخيارات المالية، الى جانب ضمان تعظيم مصالحهم المتنوعة والمتضاربة في بعض الأحيان.

ولإلمام أكثر بالموضوع سنحاول في هذا الفصل عرض مفهوم الحوكمة الذي أبرزته أزمة الثقة في المجال المحاسبي وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كآآتي:

المبحث الأول: عموميات حوكمة الشركات والقرارات الاستثمارية.

المبحث الثاني: أليات حوكمة الشركات في علاقة القرارات الاستثمارية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات حوكمة الشركات والقرارات الاستثمارية

لقد أصبحت حوكمة الشركات من بين المواضيع الحديثة بعدما تم التطرق اليها في جميع الميادين وعلى كافة المستويات، وذلك بعد سلسلة الأزمات والفضائح المالية المختلفة التي حدثت في كثير من دول العالم وبالأخص في الدول المتقدمة، سعيًا منها للتحكم الرشيد في المؤسسات من أجل ضمان مصالح مختلف الأفراد.

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها

أولاً: تعريف الحوكمة

يعود لفظ الحوكمة الى الكلمة الاغريقية (kubernan)، وقد كانت هذه الكلمة تعبر عن قدرة السفينة ومهاراته في القيادة وسط الأمواج والأعاصير، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، فاذا ما وصل بها الى ميناء الوصول ثم عاد الى ميناء الابحار من مهمة سالماً، أطلق عليه التجار القبطان المتحكوم جيداً (Good Governanc)، وكان هذا في القرن الثالث عشر، ثم استعمل بعدها في اللغة اللاتينية بكلمة (Gubernare)، بنفس المعنى السابق، ومن خلاله اشتقت مختلف المصطلحات التي تشير الى الحوكمة في مختلف اللغات – الفرنسية Gouvernance، الانجليزية –Gouvernance¹.

أما عن الترجمة هذا المصطلح الى اللغة العربية، فلقد توصل مجمع اللغة العربية سنة 2003 في محاولة منه لتعريف الكلمة، الى أن لفظ (الحوكمة)، هو الترجمة للأصل الانجليزي للكلمة (Gouvernance)².

***يجب التعريف بالحوكمة أولاً ثم بعد ذلك نتطرق الى مفهوم حوكمة الشركات:**

لذلك توجد عدة تعاريف لمفهوم الحوكمة، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:

- تعريف لجنة الحوكمة العالمية (CGG): الحوكمة هي مجموعة طرق ادارة الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة لشؤونها.
- تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD): الحوكمة هي الطريقة التي تمارس بها السلطة ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل تحقيق التنمية.

¹ Alamgir, M: **Corporate Governance: A Risk Perspective**, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8, 2007.

² Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8, 2007

- تعريف صندوق النقد الدولي (LMF): الحوكمة هي الطريقة التي بواسطتها تدير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع.
- تعريف برنامج الأمم الانمائي (UNDP): الحوكمة هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية في إطار ادارة شؤون الدولة على كافة المستويات، فالحوكمة تمثل الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم.¹
- على اختلاف التعاريف المقدمة للحوكمة، نجد أن هناك كائنا أساسية تقوم عليها الحوكمة، أهمها ما يلي:
- الشفافية: تقوم الشفافية على حرية تدفق المعلومات، فالمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات ورصدها، مما قد يكون له دورا حاسما في الكشف عن المساوئ وحماية مصالحهم، بحيث تمتلك الأنظمة ذات الشفافية اجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين.²
- المساءلة: المساءلة هي الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية المتطلبات المترتبة عليهم.³
- المشاركة: تتضمن المشاركة أن يكون لكل فرد صوت في عملية صنع القرار، سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطية شرعية تمثل مصالحهم، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، فعلى الدول أن تعطي الأفراد المجتمع حق المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة.⁴
- سيادة القانون: يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة، ولا بد من توخي الحياد في تنفيذها.

¹ كيجلي سلمى عائشة، كروش راضية، مداخله بملتقى بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي، حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، بجامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2015، ص 7.

² علاء فرحات طالب، إيمان شيجان الشهداني، "حوكمة المؤسسة والداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، 2011، ص 24.

³ أمين السيد أحمد لطفي المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية _الإسكندرية، 2010، ص 132.

⁴ شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات. أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 8 ماي _قالمة، ص 4.

- **الاجماع:** جميع المصالح المتعلقة بالاجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج الى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأى المجموعة تحقيقا للنفع العام ولأفراد المجتمع.¹
- **الفعالية والكفاءة:** ينبغي أن تسفر العمليات عن نتائج تلبي الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد، اذن كمحصلة لما تم ذكره، يتبين أن الحوكمة هي أسلوب وطريقة الحكم والقيادة في تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، أومنطقة، أو مجموعات محلية، أو مؤسسات عمومية، أوخاصة، فالحوكمة تركز على أشكال التنسيق والتشاور والمشاركة والشفافية في القرار.²

ب. حوكمة الشركات:

- **عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC):** انها النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في أعمالها.³
 - **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):** فقد عرفت على أنها عبارة على مجموعة من القواعد والعلاقات بين القائمين على ادارة الشركة ومجلس الادارة وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة.⁴
 - **كما عرفت بأنها:** حقل من حقول الاقتصاد والتي تبحث بكيفية ضمان أو تحفيز الادارة الفعالة في شركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز مثل: العقود، التشريعات، تصاميم الهياكل التنظيمية.⁵
 - **وعرفت ايضا على أنها:** النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أساس مستوى من أجل تحقيق أهدافها.⁶
- وبالتالي يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن حوكمة الشركات هي نظام يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على ادارة الشركة، يتضمن العديد من العناصر والمبادئ والاجراءات التي تعمل معا على توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة المشاركة في المنظمة، ووضع القواعد والاجراءات

¹ شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، ملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20/09/2009، ص 3.

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات - المفاهيم - المبادئ والتجارب والمتطلبات، دار الطبعة الثانية . القاهرة، 2007، ص 11.

³ عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل مدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال إفريقيا مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، ص 76.

⁴ جواد خليل الوزير، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، الملتقى السنوي لسوق رأس المال الفلسطيني، سوق فلسطين للأوراق المالية، 2007، ص 3.

⁵ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 16.

⁶ Fateh Dabla, le système de gouvernement d'entreprise nouvellement privatisées en Algérie, (Etude préliminaire), Mémoire magister en science économiques, 2006-2007, p 40.

المتعلقة بشؤون المنظمة مما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم.¹

ثانياً: أهمية حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات وتأكيد نزاهة لإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركة أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم.² ويتضح لحوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة للشركات وبالنسبة للمساهمين وذلك كما يلي:

1-2: أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات

- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الادارة والمساهمين.
- تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي ترمى مصلحة المساهمين.
- تؤدي الى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين خاصة الأجانب لتمويل المشاريع التوسعية.
- تحضي الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.³

2-2: أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين

- تساعد على ضمان الحقوق لكافة المساهمين، مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركات في المستقبل.
- الافصاح الكامل على اداء الشركات والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الادارة العليا
- يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

ومنه نجد أن حوكمة الشركات تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون، كما تلعب الحوكمة دوراً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب

¹ محمد عبد الحليم عمر، محاضرة الجوانب المحاسبية للحوكمة، دورة حوكمة الشركات، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، 2008، ص 3.

² محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2005، ص 59.

³ سيد عبد الرحمن عباسبله، " دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع 12 لسنة 2012، ص 57.

وقوع في الأزمات، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، مما يؤدي الى كسب ثقة المتعاملين في هذه السوق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي.¹

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات ومعاييرها

أولاً: أهداف حوكمة الشركات:

- تحقيق الشفافية أو العدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة.
- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية أمام المنافسة الأجنبية وزيادة قيمتها.
- إيجاد ضوابط، قواعد وهياكل ادارية تمنح حق مساءلة ادارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.
- تنمية الاستثمارات وتدفعها من خلال محاسبة الادارة أمام المساهمين.²
- فرض الرقابة الجيدة على الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين قدرتها التنافسية.
- العمل على محاربة التصرفات غير مقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الاداري أو الأخلاقي.
- الشفافية في اجراءات المحاسبية أو المراجعة المالية للحد من الفساد.³

ثانياً: معايير حوكمة الشركات:

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. من هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. وفي الواقع، نجد أن التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة اختلفت تماماً كاختلاف المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت هذا المفهوم، وقد قدر لكل جهة بأن تضع مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي :

¹ أ. العابد دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية (دراسة حالة شركة ألياس للتأمينات الجزائرية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، 2015، ص 25.

² ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم الحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 2009، ص 18.

³ صديق مسعود، ادريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع ورهانات وأفاق، جامعة أم بواقي، 7-8 ديسمبر 2010، ص 14.

أ - معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

يتم تطبيق الحوكمة وفق عدة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها أصدرت تعديلا لها عام 2004 وتتمثل في:

1-ضمان وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.¹

- حفظ حقوق جميع المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة البيانات المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.²

- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، وأمن الإلتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.³

- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة:

وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والزبائن.

- الإفصاح والشفافية:

وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008،

10.

² خليل، محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ع 02، 2003.

³ نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، دار المكاتب الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن،

1995، ص23

ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير .

– مسؤوليات مجلس الإدارة:

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ب – معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، تركز على النقاط التالية:

- 1- قيم الشركة وموائيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
 - 2- استراتيجية الشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
 - 3- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
 - 4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات الإدارة العليا.
 - 5- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات (Balances & Checks).
 - 6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
 - 7- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقية أو عناصر أخرى، تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.¹
- ج – معايير مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2003 موجهاً وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على اختلافها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

– الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

¹ مسعود صديقي ومرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمولون الموجود، ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و 18 جانفي 2010 ص 03.

- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
- القيادة العليا.¹

د - معايير الحوكمة للمؤسسات والإدارات العامة :

يمكن اعتبار قواعد حوكمة المؤسسات العامة مكملة للقواعد والنصوص التي تحكم هذه الشركات في ظل القوانين واللوائح المنظمة لها. وقد تم الاقتداء بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات المملوكة للدولة بوصفها مرجعا عند وضع مبادئ الحوكمة لشركات قطاع الأعمال العامة في اي دولة. وتنقسم هذه المبادئ إلى ست مجموعات:

- 1- التأكيد على وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات والإدارات العامة.
- 2- اعتماد وحدات للمراجعة الداخلية.
- 3- المعاملة المتساوية لحملة الأسهم المالك مساهمة الدولة او الأفراد.
- 4- العلاقات مع الأطراف ذات المصالح من خلال تفعيل وحدات للمراجعة الداخلية في كافة ادارات الدولة.
- 5- الشفافية والإفصاح من خلال تفعيل عمل الأجهزة الرقابية " ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، واي أجهزة رقابية اخرى".
- 6- مسؤوليات مجالس إدارة المؤسسات العامة.²

ثالثا: خصائص ومبادئ حوكمة الشركات

✓ خصائص حوكمة الشركات:

تتمثل خصائص حوكمة الشركات في: الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المسائلة، المسؤولية، العدالة، والمسؤولية الاجتماعية وفيما يلي التفصيل في هذه الخصائص:

أ- **الانضباط:** من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، ووجود حافز لدى الادارة اتجاء تحقيق سعر عادل للسهم، والتقدير السليم لحقوق الملكية بالإضافة الى استخدام الديون في مشروعات هادفة وقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقية.

ب- **الافصاح والشفافية:** يتم ذلك من خلال الافصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده، نشر التقارير المالية السنوية البيئية في الوقت المناسب، الافصاح العادل عن النتائج السنوية تطبيق

¹ زغدار أحمد وسفير مجّد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق - مجلة الباحث، العدد السابع، (IAS/IFRS) 2009 ص 84 .

² Ahmed N. Obaidat، Accounting Information Qualitative characteristics Gap: Evidence from Jordan، international management REVIEW، vol.3. N°2، 2007، P:28

معايير المحاسبة والمراجعة، توفير امكانية وصول المستثمرين الى الادارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت وتلاقي التأثيرات غير الضرورية نتيجة الضغوطات.¹

ت- **الاستقلالية:** يتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الادارة والادارة العليا وجود رئيس مجلس الادارة منسق عن الادارة، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت برأسها عضو مجلس ادارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين، بمعنى امكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الادارة.

ث- **المسألة:** للإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم، التحقيق الفوري في حالة اساءة الادارة العليا ووضع أليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الادارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطانهم.²

ج- **المسؤولية:** وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال عدم قيام مجلس الادارة الاشراف بدور تنفيذي، وجود أعضاء لمجلس الادارة مستقلين ومن غير الموظفين، الاجتماعات الدولية والكاملة لمجلس الادارة، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، بالإضافة لمراجعة التقارير المراجعة الداخلي والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية واحترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة.

ح- **العدالة:** المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، حق كافة حملة الأسهم في الدعوة الى الاحتجاجات العامة، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الادارة واعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الاساءة لحقوقهم كمشاركة في تعيين المديرين وأيضاً في اتخاذ القرارات بالنظر للمؤسسة كمواطن صالح.

خ- **المسؤولية الاجتماعية:** ويتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي، ووجود سياسة توظيف واضحة وعادلة بالإضافة الى وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.³

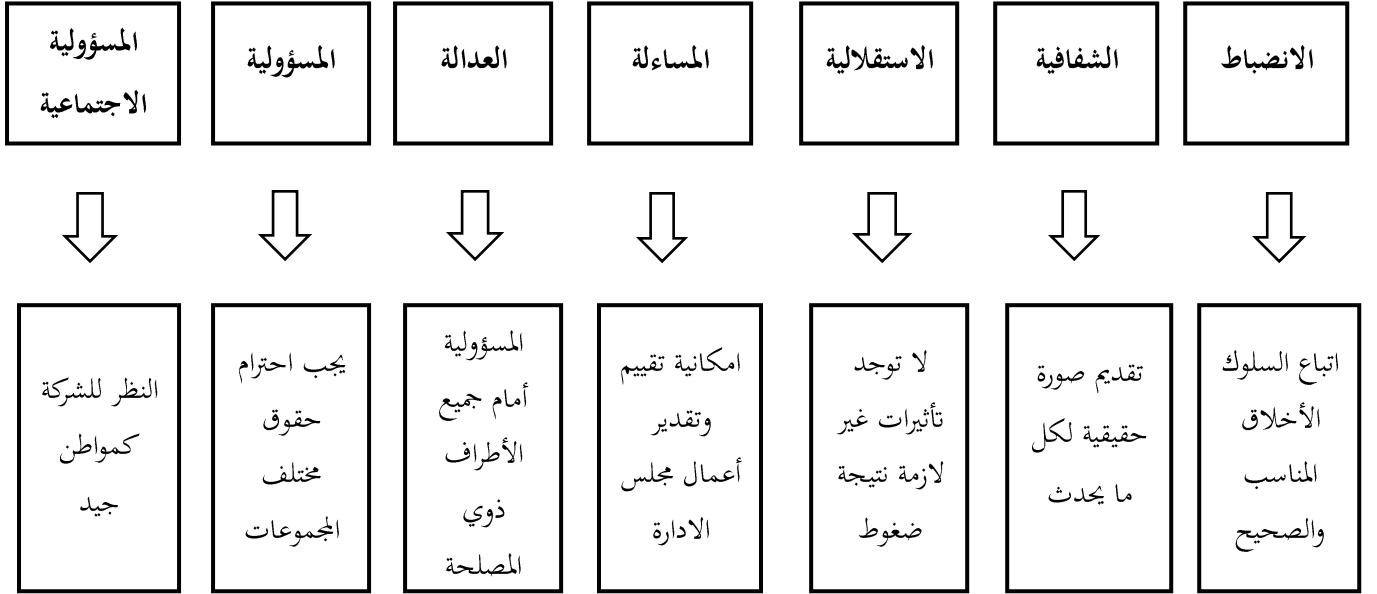
الشكل التالي يوضح خصائص حوكمة الشركات:

¹ نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، دار المكاتب الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 1995، ص 23.

² فاتح غلاب، تطور دور وظيفة في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2010-2011، ص 11.

³ أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامع للنشر والتوزيع، ط 1، الاسكندرية، 2012، ص 104.

الشكل رقم (01): خصائص حوكمة الشركات¹



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2007، ص 25.

✓ مبادئ حوكمة الشركات:

وتمثل هذه المبادئ العمود الفقري لحوكمة الشركات، فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة وغيرهم، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب (OECD) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (BIS) مثل بنك التسويات الدولي، فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى، ولكن أكثرها قبولا واهتماما هي مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تهدف مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفق النسخة المحدثه في عام 2004، إلى عرض معايير للممارسات المثلى الشائعة، بحيث يمكن لبلدان ذات ثقافات مختلفة الاتفاق عليها دون أن تكون إلزامية وتفصيلية بشكل مرهق ويمكن تطبيق المبادئ بغض النظر عن مستوى تمركز الملكية، أو نموذج التمثيل في مجلس الإدارة، أو إتباع القانون المدني أو العام في البلد المعني. على كل، تتعلق المبادئ بالشركات المدرجة بشكل أساسي، لكن يمكن أن تكون أداة مفيدة لتحسين حوكمة الشركات غير المدرجة في البورصة، وتم ترتيب هذه المبادئ لتدور حول ستة مبادئ أساسية وهي:

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، 2007، ص 25.

1-المبدأ الأول: ضمان وجود أساس فعال لإطار الحوكمة:

ينبغي على إطار الحوكمة أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلفا الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

2-المبدأ الثاني: ضمان حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:

ينبغي على إطار الحوكمة أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.

3-المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين:

ينبغي على إطار الحوكمة أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين مما في ذلك المساهمين للأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم¹.

4-المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح:

ينبغي على إطار الحوكمة أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشأها القانون، كأن تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشاط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة ماليا.

5-المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية:

ينبغي على إطار الحوكمة أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات.

6-المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة :

ينبغي على إطار الحوكمة أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين².

المطلب الثاني: أساسيات اتخاذ القرارات الاستثمارية

الفرع الاول: مفهوم القرارات الاستثمارية

هناك عدة تعاريف للقرارات الاستثمارية سنقتصر في هذه الحالة على مفهوم التالي:

أولا: مفهوم قرار الاستثمار

يجب التعريف بالاستثمار أولا ثم بعد ذلك نتطرق الى مفهوم القرار الاستثماري:

¹ عمرويس، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية المنعقدة بالقاهرة - جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009، 184.

² منير إبراهيم هندی، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، 2011، ص5-6.

- **تعريف الاستثمار:** هو استخدام مبلغ حالي في عملية ينتظر من ورائها أرباح مستقبلية موزعة عبر الزمن، فهو التخلي عن مبلغ مالي حالي على أمل الحصول على مبلغ مالي أكبر في المستقبل.
- كما يعرف على أنه استخدام موارد مالية الآن بهدف الحصول على عوائد مالية في المستقبل، ومن هنا تظهر عملية المخاطرة، باعتبار أن هذه العوائد المنتظرة قد لا تتحقق كلية أو قد يتحقق منها جزء فقط.¹

❖ تعريف قرارات الاستثمار:

لقد تعددت التعاريف التي تم إعطاؤها للقرار الاستثماري، ومن بين هذه التعاريف نذكر منها ما يلي:

- **القرارات الاستثمارية:**
- تعرف بأنها تلك القرارات المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال المتاحة في فرص استثمارية يكون فيها الفرق الزمني الممتد بين عملية الاتفاق وتحصيل الإيرادات المتوقعة أطول من سنة، وعليه تعتبر قرارات الاستثمار من أصعب القرارات التي تتخذ لسببين رئيسيين هما:
- ✓ أن القرار الاستثماري يعتمد كلياً على تنبؤات
- ✓ مراعات أن الاستثمار الجديد متماشياً مع أنشطة المؤسسة، وأهداف سياساتها.
- القرار الاستثماري يعرف بأنه ذلك القرار الذي يتطلب قدراً من الأموال تخاطر بها المنشأة إذا ما قبلت اقتراحاً استثمارياً.
- كما يعرف على أنه هو ربط وتخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المنشأة والتضحية في الوقت الحاضر استناداً على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق أو الحصول على فوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبياً.²

الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية

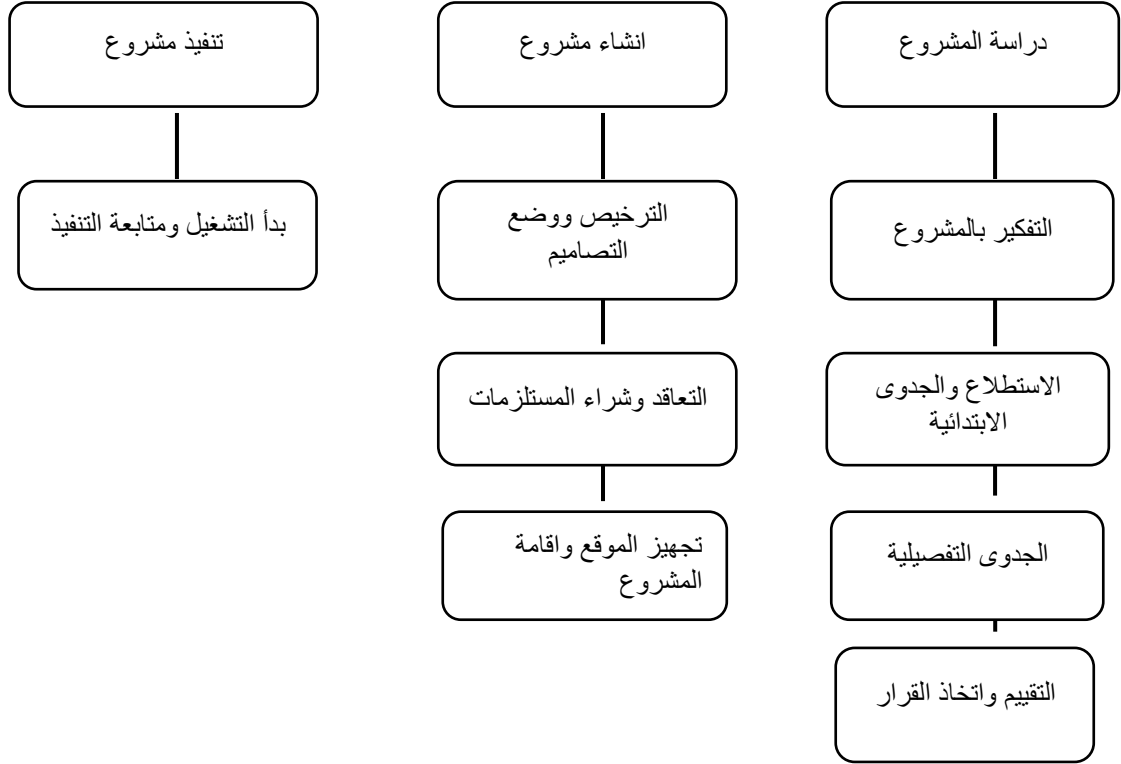
تمر المشاريع الاستثمارية بعدة مراحل تمثل المنهجية المتبعة في الانتقال من مرحلة لأخرى والتي يطلق عليها بدورة حياة قرار الاستثمار، وهي التي تساعد في صنع واتخاذ القرار الاستثماري الرشيد باستخدام دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، ويمكن تمثيل دورة حياة القرار الاستثمار في الأصول الملموسة بالشكل الآتي³:

¹ أحمد مصبيح، الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002 - 2001، ص 42 .

² رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 39 .

³ علي زكيغازي، أثر القرارات الاستراتيجية التمويلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية على حصة السهم العادي من الأرباح، قدمت هذه الرسالة استكمالاً للمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ص 1 .

الشكل رقم (2): دورة حياة القرار الاستثماري



المصدر: ظل الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008 ، ص 4 .

◀ تقييم الاستثمارات:

تستعمل عدة طرق لتقييم المشاريع الاستثمارية بغية اختيار أفضلها، والتي تؤدي الى زيادة ثروة الملاك، وستنطلق الى تقييم المشاريع في حالة التأكد، وحالة عدم التأكد وأخيرا حالة المخاطرة.

▪ في ظروف التأكد:

لا تختلف الطرق الحديثة عن طرق التقليدية في تحليل وتقييم الاستثمارات من حيث المضمون وإنما تختلف عنها في أنها تأخذ الزمن بعين الاعتبار، وهذا باعتبار أن قيمة النقود تختلف مع مرور الزمن وهوما سيأثر على ربحية المشروع أو البديل الاستثماري، لأنه لا يكفي أن يكون المنافع الاقتصادي المتوقعة أكبر من التكاليف. وتختلف النتائج المقارنة وما يتم التوصل لهم من قرارات وفقا لأسلوب أو المعيار المستخدم في عملية التقييم.

وفي مرحلة أولى يتم تحليل ودراسة العائد للاستثمار ثم يستكمل بمرحلة التحليل المالي للتعرف على حالة السيولة بعد قبول الاستثمار وأثره على هيكل رأس المال ¹.

الفرع الثالث: أنواع اتخاذ القرارات الاستثمارية ومقومتها

¹ ظل الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2008 ، ص 4

أولاً: أنواع القرارات الاستثمارية

يمكن اظهار أنواع الاستثمارية كما يلي:

(1) قرارات تحديد أوليات الاستثمار:

في ظل هذا النوع يقوم متخذ القرار بترتيب البدائل وفقاً لما يحكم تفضيلاته، فإذا كان هدفه تعظيم العوائد أو تخفيض التكلفة فإن البدائل المتاحة سيتم ترتيبها وفقاً لذلك، وعليه فالبديل الأفضل هو الذي يحقق أكبر العوائد بأقل التكاليف ثم الذي يليه.

(2) قرارات قبول أو رفض الاستثمار:

في هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد للاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا قرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جداً، أما في هذا النوع فعلى المستثمر أن يتم قبول البديل الاستثمار الذي اكتملت له دراسة الجدوى التفضيلية أو يرفضه لعدم امكانية التنفيذ.

(3) قرارات الاستثمارية المانعة تبادلياً:

في هذا النوع من قرارات يوجد العديد من فرص الاستثمار، ولكن اختياره فرصة الاستثمار في نشاط معين، فإن ذلك يعني عدم امكانية الاستثمار في نشاط آخر، فالنشاط الأول يمنع تبادلياً النشاط الآخر، فمثلاً إذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي وهذا هو الشأن بالنسبة لباقي المشاريع الأخرى.

(4) القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:

يمكن تتخذ القرارات في ظروف التأكد، حيث تأكد تنعدم المخاطرة أو التقرب من الصفر وتتم العملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة، حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة، ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه، وهو وضع يكاد لا يحدث الا قليلاً فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائماً مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر Risk .

✓ ولذلك توجد قرارات التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100% وهذه قرارات هي التي يتم في اطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي وخاصة تلك القرارات التي تتجه تنازلياً أي تبتعد عن 100%، فكلما ابتعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية. وهنا تؤدي دراسات الجدوى دوراً كبيراً في القرار الاستثماري في مثل تلك الحالات لأنها توفر الكثير من المعلومات وتساعد على حل العديد من المشاكل التي تواجه هذا النوع من القرارات.

✓ وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة من 100% وهي أقل أن تحدث في مجال الاستثمار، فهي تحتاج الى خبرة عالية في اجراء

دراسات الجدوى في مجال الاستثمار، كما أنها تحتاج الى دقة كبيرة في اجراء دراسات الجدوى وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري في تلك الظروف.

5) القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي:

✓ حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط، وهي قليلة الحدوث..، أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست كثيرة الحدوث، ولكن الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.¹

◀ أسس القرار الاستثماري:

وليكن القرار الاستثماري ناجحا يجب الاستناد الى ثلاثة أسس هي:

● اختيار استراتيجية ملائمة:

وهي التي تتوقف بالأساس على أوليات المستثمر المعبر عنها والتي تشكل من رغباته اتجاه كل من الربحية والسيولة والأمان.

وهذه المتغيرات هي التي تحدد ميل المستثمر بالإضافة الى العوامل الذاتية الخاصة بالمستثمر، كالحالة الاجتماعية، والسن، والوظيفة، وغيرها، فالربحية تقاس بمعدل العائد المتوقع من الاستثمار، بينما السيولة والمخاطرة، فيعبر عنها بالمخاطرة التي يكون المستثمر على استعداد لقبولها مقارنة بالعائد المتوقع.

وتختلف أهمية هذه المبادئ من استثمارات حقيقة الى استثمارات مالية، وهي التي يلزم فيها تطبيق مبدأ التنويع وذلك بتكوين محفظة استثمارية.

● علاقة العائد بالمخاطرة:

يعتبر مجال أو نشاط المستثمر هو الذي يحدد نوع العائد المتوقع المفضل لديه والذي يرتبط بمجال أو نشاط المستثمر وهو الذي يحدد نوع العائد المتوقع المفضل لديه والذي يرتبط بالمخاطرة المقبولة عنده، فالاستثمار في الأوراق المالية (الأصول المالية)، تعتبر أقل مقارنة بالأصول الحقيقية، لهذا يجب أن يعرف المستثمر مسبقا كل من العائد المتوقع ومستوى المخاطرة المرافقة له، والتي تقاس بالأساليب الإحصائية.²

● ويمكن تصنيف الاستثمارات الى ثلاث مجموعات رئيسية كالآتي:

✓ الاستثمارات التوسعية:

وهي الحالة التي تقوم فيها المؤسسة بإضافة أصول إنتاجية جديدة، مثل اقتناء آلات جديدة بغية توسيع الطاقة الإنتاجية الحديثة.

¹ محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 1990، ص 29.

² عبد المنعم محمد عبد القيوم محمد، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية (أسواق الأوراق المالية)، الطبعة الأولى، دار العربي للنشر والتوزيع، الامارات، 2012، ص 154.

✓ الاستثمارات الاستبدالية:

يتعلق الأمر هنا بقرار استبدال الأصول الحالية بأصول جديدة تعمل بكفاءة و طاقة انتاج أكبر، والهدف من هذه الاستثمارات هو تخفيض التكاليف المتعلقة بالإنتاج، أي بمعنى آخر استبدال الأصول المهتلكة التالفة بأصول جديدة.

✓ الاستثمارات الاحلالية:

هي الاستثمارات الأكثر شيوعا من حيث الحجم وبسبب الضرورة والسرعة قد يتم التغاضي عن التحليل ودراسة هذا النوع من الاستثمارات بالتفصيل كما في النوعين السابقين، وفي بعض الحالات تندمج استثمارات الاحلال في استثمارات التوسع، فمثلا إحلال آلة قديمة بألة جديدة تحقق في الوقت نفسه إضافة طاقة انتاج للطاقة الإنتاجية القديمة اذا كانت طبعاً هذه الآلة الجديدة ذات طاقة انتاج أكبر من الآلة القديمة.

ويعتبر المدير المالي مسؤولاً عن التعاون مع المديرين الآخرين لتجميع المعلومات الكافية والاحتفاظ بسجلات يسمح بمراجعة وتقييم قرارات الانفاق الرأسمالي.

أما في ما يخص الأسس العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري فهي كالتالي:

ينبغي على متخذ القرار الاستثماري الرشيد أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم عادة على خطوات محدّد أهمها ما يلي:

✓ تحديد الهدف الأساسي للاستثمار

✓ تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار.

✓ تجميع المعلومات الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار.

✓ تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.

✓ اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف

–مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:

تشكل العملية الاستثمارية عملية متبادلة ما بين العائد والمخاطرة وتوجد علاقة طردية بين العائد والمخاطرة، فكلما زادت المخاطرة فإن العائد المتوقع يجب أن يكون أكبر، وعليه فاذا أراد المستثمر الحصول على عائد مرتفع فعليه أن يتوقع مخاطرة أكبر.¹

ثانيا: مقومات القرارات الاستثمارية

يتوقف القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية هي:

¹ بنم الكعمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 8.

أ. تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار: يتبناها المستثمرون وتختلف هذه الاستراتيجية باختلاف أولوياتهم والتي تتأثر بعدة عوامل الربحية، السيولة والأمان والربحية تتمثل بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة، أما السيولة والأمان فيتوقفان على مدى تحمل المستثمر لعنصر المخاطرة.

1-1 أصناف المستثمرين:

وطبيعياً أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة، وتبعاً لهذا سوف يكون هناك مستثمراً يقبل بعائد منخفض ومخاطرة متدنية بينما مستثمر آخر لا يهاب المخاطرة يذهب الى أبعد الحدود فيستثمر في أصول ذات مخاطر مرتفعة مقابل عائد مغري، وعليه فان المستثمرين يصنفون الى عدة أصناف تتمثل فيما يلي:

- **المستثمر المتحفظ:** وهو الذي لا يقبل الدخول في استثمارات ذات مخاطرة عالية، بمعنى أنه يفضل عنصر الأمان على عنصر المخاطرة، ويرجع هذا التفضيل إلى قيود موضوعية تتعلق بمحدودية الموارد لدى المستثمر.

- **المستثمر المضارب:** على عكس المستثمر المتحفظ، هناك نوع آخر من المستثمرين لا يهابون من المخاطرة، فيفضلون الأصول المالية ذات المخاطرة المرتفعة وذلك قصد الحصول على عوائد مرتفعة.

- **المستثمر المعتدل:** وهو المستثمر الرشيد الذي يأخذ بالحل الوسط، فيوجه اهتمامه لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان ولا العكس، وهكذا يكون قراره الاستثماري في أصول مالية ذات عائد ومخاطرة معقولين.

- **المستثمر المتوازن:** وهو المستثمر الرشيد الذي يأخذ بالحل الوسط، فيوجه اهتمامه للعنصر العائد والمخاطر بقدر متوازن، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان ولا العكس، وهكذا يكون قراره الاستثماري في أصول مالية ذات عائد ومخاطرة معقولين.¹

ب. **الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري:** عند اتخاذ قرار استثماري لابد من أخذ عاملين بعين الاعتبار.

- **العامل الأول:** أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية. ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ الخطوات التالية:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار وتجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار .
- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة .
- اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسب للأهداف المحددة² .

- **العامل الثاني:** يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار منها:

¹ P .CONSO«La Gestion Financier de Lentreprise »Dunod« 7eme edition 1989 ,P 498

² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2004، ص69 .

- **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:** يستمد هذا المبدأ أصوله من حقيقة أن الفوائض النقدية المتوفرة لدى المستثمر والفرد أو الشركة تتسم بالندرة بينما تكون الفرص الاستثمارية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة، لذلك يفترض بمتخذ القرار الاستثماري اختيار ما يناسبه ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار الأداة الاستثمارية التي تتفق مع استراتيجيته في الاستثمار.
- **مبدأ الخبرة والتأهيل:** إن عملية الاختيار بين البدائل المتاحة تتطلب إجراء دراسة معينة تقوم وفق أسس ومناهج علمية دقيقة، وتعتمد على معلومات وافية وسليمة للتمكن من الوصول إلى تحقيق الفعالية والرشادة في اتخاذ القرار ومن أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم، فلا بد من توفر مستوى معين من الدراية والخبرة والتي قد لا تتوفر لدى كل المستثمرين.
- **مبدأ الملائمة:** يطبق المستثمر هذا المبدأ في الواقع العملي عندما يقوم باختيار المجال الاستثماري المناسب ثم الإدارة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال من بين عدد من البدائل المقترحة أو المتاحة .
- **مبدأ التنوع "توزيع المخاطر الاستثمارية":** "إن الاستثمار عملية مرتبطة بالمستقبل وتنطوي على درجة معينة من المخاطر وعليه فإن درجة المخاطرة تكون مختلفة ومتفاوتة من استثمار لآخر، كما أن مسبباتها قد تختلف تبعاً لذلك، لذا يقوم المستثمر بتنويع أدوات استثماره بهدف توزيع المخاطر الاستثمارية وتحقيق أفضل عائد ممكن لهذه الاستثمارات¹ .

¹ سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قد متضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2005، ص 71 – 65 .

المبحث الثاني: آليات حوكمة الشركات في علاقة القرارات الاستثمارية

المطلب الأول: علاقة الآليات الداخلية في القرارات الاستثمارية

تهدف آليات حوكمة الشركات والضوابط إلى التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار. على سبيل المثال، لرصد سلوك المديرين، يقوم طرف ثالث مستقل، المدقق بمراقبة دقة المعلومات التي تقدمها الإدارة للمستثمرين. وينبغي أن ينظم نظام المراقبة المثالي كل من الدوافع والقدرات والضوابط الداخلية لحوكمة الشركات ومن ثم رصد أنشطة اتخاذ إجراءات تصحيحية لتحقيق الأهداف التنظيمية. ومن الأمثلة على ذلك:¹

- **رصد من جانب مجلس الإدارة:** مجلس الإدارة، بما لها من سلطة قانونية للتوظيف إنهاء الخدمات الفصل ومكافأة الإدارة العليا، والضمانات لرأس المال المستثمر. اجتماعات المجلس العادية تسمح للمشاكل المحتملة في تحديد هويتهم، ونوقشت تجنبها. بينما المديرين غير التنفيذيين ويعتقد أن أكثر استقلالاً، فإنها قد لا تؤدي دائماً في الحكم أكثر فعالية الشركات وربما لا تزيد الأداء، بهجت والأسود، «العلاقة غير الأكيدة بين تكوين المجلس وأداء الشركات» المحامي الأعمال. جلس هياكل مختلفة هي الأمثل بالنسبة للشركات المختلفة. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة المجلس على رصد المديرين التنفيذيين للشركة هو وظيفة من قدرتها على الوصول إلى المعلومات. المدبرون التنفيذيون امتلاك المعرفة المتفوقة في عملية صنع القرار، وبالتالي تقييم الإدارة العليا على أساس جودة القرارات التي تؤدي إلى نتائج الأداء المالي، قبل وقوعها. ويمكن القول، إذن، أن ننظر إلى أبعد من المديرين التنفيذيين للمعايير المالية.

- **إجراءات الرقابة الداخلية ومراجعي الحسابات الداخلية :** إجراءات المراقبة الداخلية والسياسات التي تنفذها كيان مجلس إدارة، لجنة مراجعة الحسابات، والإدارة، وغيرهم من الموظفين لتقديم ضمانات معقولة للكيان تحقيق أهدافها المتعلقة بالتقارير المالية الموثوقة والكفاءة التشغيلية، والامتثال القوانين واللوائح. مراجعي الحسابات الداخلية والموظفين داخل المنظمة الذين اختبار تصميم وتنفيذ الكيان إجراءات الرقابة الداخلية ومدى إمكانية التعويل على التقارير المالية.

- **ميزان القوى :** إن أبسط توازن القوى هو شائع جداً؛ أن تشترط على الرئيس أن يكون شخص آخر من وزير الخزانة. هذا التطبيق من الفصل بين السلطة هو مزيد من التطوير في الشركات التي تعاني من انقسامات منفصلة تحقق التوازن وإجراءات بعضها بعضاً. مجموعة واحدة أن تقترح الشركة على صعيد التغييرات الإدارية، واستعراض آخر المجموعة، ويمكن أن تستخدم حق النقض ضد التغييرات، وثالث المجموعة التي تحقق مصالح الناس (العملاء والمساهمين والموظفين) خارج المجموعات الثلاث لم تتحقق.

¹ الرحيلي، سلامة عوض، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد (1)، 17.

• **الأجر :** الأجر على أساس الأداء تم تصميمه للربط بين بعض نسبة من الراتب إلى الأداء الفردي. قد يكون في شكل نقدي أو المدفوعات غير النقدية مثل حصة ليالي الخيار، التقاعد أو غيرها من الاستحقاقات. مخططات حوافز من هذا القبيل، ومع ذلك، فإن رد الفعل بمعنى أنها لا توفر أية آلية لمنع الأخطاء أو السلوك الانتهازي، ويمكن الحصول على سلوك يتسم بقصر النظر¹.

الوقت المناسب، وأن الحوكمة لديها آليات تضمن الوصول إلى الإفصاح عن تلك المعلومات التي تمكن من تحقيق كفاءة سوق رؤوس الأموال، خاصة من خلال مجموع المزايا التي يوفرها الإفصاح والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يقلل من مستوى عدم تماثل المعلومات .
- زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يضمن تحسين السيولة وتقليل صانعي السوق.
- زيادة الإفصاح عن المعلومات الداخلية يقلل من تقلبات أسعار الأسهم.
- التوازن في أسعار الأسهم. ومن المعروف أن كفاءة السوق تتوقف على مدى توفر المعلومات. وعليه فإن تحسين أو تدهور الحوكمة له دور كبير في تحديد أداء الأسهم، لأن هناك علاقة طردية بين حوكمة الشركات وتحديد السعر العادل للسهم، وترجع هذه العلاقة إلى الأسباب التالية:
- نوعية المعلومات المتاحة لكافة المستثمرين تعكس جودة الحوكمة، حيث أن مبدأ الإفصاح والشفافية أحد مبادئ حوكمة الشركات.
- حوكمة الشركات هي انعكاس لنوعية الإدارة، حيث أن الإدارة الواعية تتأكد مع ارتفاع مستوى حوكمة الشركات وهو المفتاح الذي يربطها بأداء سعر السهم، على عكس الإدارة غير الواعية، تسعى دائما إلى الحصول على منافع ذاتية من ضعف مستوى الحوكمة، ما يؤثر على الاسعار الاسهم.
- حوكمة الشركات بما لديها من آليات رقابية على الإدارة تمنعها من التلاعب بالمعلومات الداخلية، مما يؤدي إلى حد ما، إلى تماثل المعلومات بين المستثمرين، مما ينعكس في النهاية على أداء سعر السهم.
- وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى حوكمة الشركات ومستوى كفاءة سوق رؤوس الأموال.
- بالإضافة إلى ما سبق تلعب حوكمة الشركات دورا كبيرا في جذب الاستثمارات، بما يؤثر بدوره على

المقدرة²

¹ الرحيلي، المرجع السابق، ص 17

² سمير كامل مُحمَّد عيسى، اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات ادارة الارباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 45، العدد 2، جامعة الاسكندرية، 2008، ص 32.

التنافسية للشركة في الأسواق المحلية والأجنبية. وتؤكد التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن المعيار الأساسي في جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الشركات الوطنية على المنافسة UNTCTAD، والاستثمار يكمن في وجود التنظيمات الإدارية اللازمة كحوكمة الشركات. فالمستثمر المحلي أو الأجنبي قبل أن يقرر، أو يقدم على استثمار أمواله في بلد ما أو شركة ما، فإنه يتأكد من وجود مثل هذه التنظيمات الإدارية من عدمه، وتبرز هذه الوجهة من التنافسية للحوكمة في اتخاذ قرارات الاستثمار من خلال النقاط التالية:

- تطبيق الشركات لنظام الحوكمة يساهم في زيادة ثقة المستثمر فيها.
- زيادة تدفق الأموال في الشركة بما يترتب على ذلك من تحفيز لها على التنافس.
- يدعم نظام حوكمة الشركات على المنافسة التي تأهله الإدارة المخاطر ومواجهتها والتغلب عليها.
- الحوكمة تزود الشركة بأفراد مؤهلين لاتخاذ القرارات الرشيدة.¹

المطلب الثاني: علاقة الآليات الخارجية في القرارات الاستثمارية

تمثل الآليات الخارجية للحوكمة في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن الأمثلة عن هذه الآليات ما يأتي:

أولاً: المراجع الخارجي:

يتم أداء المراجعة الخارجية من خلال محاسب معتمد ومستقل عن الوحدة الاقتصادية التي يراجع تأكيدها وبياناتها وتشكل استقلالية مراجع الحسابات الخارجي الأساس في أداء عملية المراجعة، فوظيفة المراجعة الخارجية قامت على أساس وجود اشراف خارجي، ويكون المراجع مستقلاً بحيث يبدي رأياً محايداً في القوائم المالية. ويكون دور المراجع الخارجي في اضافة الثقة والمصدقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده مرفقاً بالقوائم المالية.²

ثانياً: الأسواق المالية:

السوق هو المكان الذي تقوم فيه المبادلات ما بين البائعين والمشتريين، أما السوق المالي هو الذي تتداول فيه الأدوات المالية. أن الأسواق هي الألية التي يتم بواسطتها بيع وشراء ومبادلة السلع أو الخدمات أو الأصول المالية

¹ عياشي زبير، برحابلي أحلام، أثر حوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة أم بواقي، 2018، ص 35.

² عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، اتخاذ المصارف العربية، الجزائر، 2007، ص 87.

تتبع أهمية الأسواق المالية بشكل عام من الدور الأساسي الذي تلعبه في حياة الأفراد وجميع نواحي الحياة الاقتصادية في الاستثمار والادخار والمدفوعات والسياسات النقدية بشكل خاص، فهي تساعد على نقل مدخرات الأفراد والمؤسسات الى من يحتاجونها من المستثمرين.

ثالثا: عقد النجاعة:

وهنا نحاول الوصول دائما الى ما هو أفضل للمؤسسة، حيث نختار المسير الذي يمكنه أن يحسن من مردوديتها وتقوم المؤسسة بتوقيع عقد معه.

بالإضافة الى هذا العقد هناك شرط اضافي يسمى المضلات الذهبية وهذا الشرط يعتبر نقطة الأمان للمسير ويعني أنه حتى ولو لم تحقق المؤسسة أرباح وخسرت فان المسير سيحصل على أموال كبيرة بموجب هذا الشرط، وهذا يعتبر حاليا نقطة اختلاف.

رابعا: نظم التعويض عن طريق الأسهم:

تعتبر أفضل وسيلة للموازنة بين مصالح المديرين التنفيذيين ومصالح المساهمين وكذلك التقليل من المشاكل الناجمة عن الوكالة هي تطوير نظام للحوافز يدفع المسير الى العمل لتحقيق أفضل عائد للأصيل في الأجل الطويل.¹

■ تركز ألية التحفيزات المالية على فكرتين أساسيتين:

- 1* تقديم المؤسسة للمسيرين نسبة من الأسهم مجانا حتى يصبحوا بمساهمين فيها والهدف من هذه العملية هو جعل المسيرين يفكرون ويتصرفون مثل المساهمين، وتشجيعهم على اتخاذ القرارات التي تتفق مع مصالح المساهمين.
 - 2* اعطاء المسيرين الحق في شراء عدد من أسهم المؤسسة بأسعار منخفضة ومحددة سلفا خلال فترة محددة في المستقبل وعادة ما تكون 10 سنوات من تاريخ منح حق الشراء للمديرين، والفكرة من وراء اعطاء المديرين خيار شراء الأسهم هي تحفيزهم على تبني استراتيجيات تعظيم قيمة الأسهم في الأجل الطويل، لأن في ذلك تعظيم ثرواتهم الشخصية أيضا أي تحقيق مصلحة المساهمين والادارة وبالتالي ربط تعويضات المسيرين بأداء المؤسسة.
- وبذكر المعارضون لهذا الأسلوب، انه يؤدي الى أن يحصل المديرين على زيادات كبيرة في ثرواتهم نتيجة لسخاء المستثمرين، وليس نتيجة للجهود التي بذلوها، لأن حق شراء الأسهم عادة ما يمنح لهم بأسعار منخفضة مما يؤدي الى زيادة ثرواتهم بسرعة.²

¹ عبيدي نعيمة، " دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، ورقة، 2009، ص 31.

² كينيث كيم، جون نوف سنجر، دريك موهر، حوكمة الشركات (الأطراف الراصد والمشاركة)، ترجمة أ. د محمد عبد الفتاح العشماوي، غريب جبر غنام، دار المريخ للنشر والتوزيع، ب ط، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 81.

خامسا: سوق المسيرين:

الحيز الذي يضم جميع المسيرين ومختلف السير الذاتية لهم، وذلك لمعرفة أيهم الشخص الذي يمكن أن تضع المؤسسة ثققتها به وتسلم قيادتها.

يعتبر المسير الشخص المسؤول في المؤسسة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها وكذلك تقديم التقارير الخاصة بالأداء الى مجلس الادارة، وللتأكد من التزام المسير بواجباته وعدم انحرافه عن تحقيق الأهداف المسطرة، يتحتم على مجلس الادارة ايجاد الأليات التي من خلالها تتم متابعتهم وتقييم أدائه.

سادسا: الاستدانة:

في ظل المنافسة تختار المؤسسة الاستراتيجية المناسبة لها رغبة منها في البقاء ما يذكروا بالنظرية التطورية لداروين، حيث أن أقوى المؤسسات هي التي تعيش في الأوساط التنافسية، وحتى تحقق أهداف الاستمرارية والتوسع والنمو تحتاج هذه المؤسسات الى موارد مالية من أجل القيام باستثمارها تأتي بها من:

- فتح راس مال المؤسسة للشراكة بإصدار أسهم أو سندات.
- أصحاب المؤسسة بتخلي المساهمين عن نسبة من الأرباح من أجل القيام بهذه الاستثمارات.
- اللجوء الى الديون في المدى المتوسط والطويل وهو ما يعرف بالاستدانة، تقوم المؤسسة بتسديدها على شكل أقساط سنوية.

وتعرف الاستدانة بالتنبؤ حول تمويل استثمارات المؤسسة التي تتوافق مع وضعيتها المالية. بحيث أنه لا يجب الامتناع عن الافتراض لأجل الاستثمار والذي يسمح بتنمية المؤسسة.¹

¹ العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية (دراسة حالة شركة ليانس للتأمينات الجزائرية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 87.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية

1-دراسة لخضر لوصيف، الموسومة ب " :دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات :دراسة حالة مجمع صيدال" ، رسالة ماجستير بالاقتصاد، سنة2011 ، جامعة ورقلة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وظيفة المراجعة الداخلية وكيفية مساهمتها كآلية رقابة إدارية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات في ظل جهودات الرامية إلى تطوير وتحسين تسيير الشركات الجزائرية وتم إسقاط هذه الدراسة على مجمع صيدال واعتمد تحليل الاستبيان وتم توجيهه إلى مديريات المراجعة في انھا مع وداخل بعض الفروع، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية انه لا بد من استقلالية المراجع الداخلي لضمان موضوعية وشفافية عمله، وتوفر المراجعين على خبرة مهنية ودراية كافية بعمله تمكنه من التكيف مع متطلبات تطبيق الحوكمة، وان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بدور فعال لتطبيق حوكمة الشركات من خلال إخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية وتطويره وتكييفه بما يواكب التطور الحاصل في الشركة، ضمان المعاملة المتكافئة للمساهمين، وضمان المستوى الكافي من الإفصاح.

ويبرز الاختلاف في هذه الدراسة من حيث التطبيق إذ انه تم التطبيق على مؤسسة واحدة وتوزيع الاستبيان على مديريات المراجعة الداخلية في حين تم إهمال رأي أعضاء مجلس الإدارة، المساهمين وأصحاب المصالح الذين لهم دور كبير في تطبيق حوكمة الشركات، أما في دراستنا فسيتم إسقاطها على عدة شركات في عدة مناطق من الجنوب وشملت عدة مستويات داخل كل شركة لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في هذه المنطقة.

2-دراسة عبيد نعيمة، الموسومة ب": دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات :دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير بمالية المؤسسة، سنة 2009، جامعة ورقلة.

تمحورت هذه الدراسة حول مدى مساهمة آليات الرقابة (مجلس الإدارة، المراجعة الخارجية)، في تفعيل حوكمة الشركات، وما مدى استجابة الشركات الجزائرية لهذه الآليات في إطار ما يحيط بها من تغيرات، ودراسة ميدانية تضمنت تقييم خصوصيات الواقع الاقتصادي الجزائري، من خلال قياس مدى تطابق آليات الرقابي مع ممارسات الحوكمة لإيجاد النقائص التي من الممكن ملاحظتها في هذه الممارسات وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق هذه الآليات يتوقف على البيئة المحيطة بها، فقد أثبتت كل من مجالس إدارة شركات المساهمة والمراجعة الخارجية عدم فعاليتها في مواجهة المشاكل الملقة على عاتقها والقيام بوظائفها بشكل تام من خلال حالات الإفلاس التي شهدتھا العديد من شركات المساهمة في الجزائر.

وما يلاحظ في هذه الدراسة أنها ركزت على دور مجلس الإدارة والمراجعة الخارجية وأهم آلية رقابة لتطبيق الحوكمة وهي المراجعة الداخلية، ذلك أن إحكام الرقابة على الشركات يبدأ من الداخل وليس العكس.

3- دراسة هيدوب ليلي رجمة، الموسومة بـ "المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP)"، رسالة ماستر بالحاسبة، سنة 2012، جامعة ورقلة .

هدفت هذه الدراسة إلى تبين دور المراجعة ومدى مساهمتها في تحسين جودة حوكمة الشركات حيث تم التركيز على دور كل من مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية ولجان المراجعة في تفعيل في جودة حوكمة الشركات، واعتمدت الدراسة دراسة حالة إحدى المؤسسات الوطنية كمثال عن واقع الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، وأهم النتائج التي خلصت لها الدراسة أن الحوكمة هي الاداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر وأنه لا يوجد نموذج للحوكمة يطبق يمكن أن يطبق في جميع البلدان لأنها تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، وأن تفعيل اليات المراجعة يؤدي الى تفعيل اسلوب حوكمة الشركات، لابد من الاخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الاساسية لحوكمة الشركات لتجسيد الدور الفعلي والحقيقي للمراجعة في المؤسسات الجزائرية.

وما يلاحظ في هذه الدراسة انه في الجانب التطبيقي تم تناول كيفية تطبيق كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية داخل المؤسسة محل الدراسة ولم يتم توضيح دورها في تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة.

4- دراسة عمر علي عبد الصمد، الموسومة بـ "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات : دراسة ميدانية "رسالة ماجستير بالحاسبة والمالية، سنة 2009، جامعة المدية.

تهدف هذه الدراسة إلى تبين دور المراجعة الداخلية كآلية من آليات تطبيق حوكمة المؤسسات، وكذا سبل تفعيلها في الجزائر، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي وقام بتحليل استبيان تم توزيعه على مجموعة من محافظي الحسابات، أساتذة جامعيين وخبراء محاسبين وخلصت الدراسة إلى نتائج أن المراجعة الداخلية تركز على ثلاث عناصر رئيسية على أساسها تتحدد درجة تأثيرها في حوكمة المؤسسات، وتتمثل هذه العناصر في أهلية المراجع الداخلي، استقلاليته وموضوعيته، وجودة أداء عمله.

ويلاحظ في هذه الدراسة أن الباحث ركز على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وتقويم نظام الرقابة الداخلية وأهم دورها في تطبيق قواعد حوكمة الشركات لأن موضوع البحث يتعلق بدور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات وليس آراء أساتذة جامعيين، محافظي الحسابات وخبراء محاسبين.

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

1-دراسة: The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Perceptions of Auditors and Directors in Singapore *Godwin and Jean Lin Seow* 2002.

تناولت الدراسة تأثير آلية حوكمت الشركات علي جودة التقارير المالية ودور المديرين والمراجعين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك.

2-دراسة آيت خلف عبد الغني الموسومة ب: "Le Gouvernance d'Entreprise: Pratique des Bonques Publiques Algériennes" المدونة في المذكرة ماجستير بالمالية، المدرسة العليا للتجارة، سنة 2002، الجزائر.

تمحورت هذه الدراسة حول كيفية مساهمة حوكمة الشركات في تطوير وعصرنة البنوك الجزائرية من خلال دراسة مختلف القوانين والآليات المنظمة لهذا القطاع في الجزائر ومدى تطابقها مع القواعد التي وضعتها المنظمات الدولية لحوكمة البنوك والمشكلات التي تحول دون عصرنة، البنوك الجزائرية، والبحث عن الحلول التي تجنب البنوك شبح الإفلاس الذي أدى إلى حدوث أزمات عالمية. ويلاحظ ان الباحث لم يتناول دور الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وأحكام الرقابة على العمليات التي تقوم بها البنوك.

3-دراسة: Jan Cattrysse "Reflections On Corporate Governance And The Role Of The Internal Auditors", Roulette Media Group, 2005

وهدف هذه الدراسة إلى إظهار الإطار العام لحوكمة المؤسسات وتبيين الدور الحديث للمراجعة الداخلية في ظل البيئة الحالية، وخلصت الدراسة إلى أن حوكمة المؤسسات أصبحت مطلب ضروري للمؤسسات الحديثة وزادت أهميته مع الانهيارات المالية التي مست كبريات المؤسسات العالمية، كما بينت أن دور المراجعة الداخلية تغير في ظل المستجدات الراهنة وأصبح آلية مهمة لتطبيق حوكمة المؤسسات.

3-دراسة Msood Fooladi and Maryam Farhad Corporate Governance And Audit Farhadi

Audit Farhadi مداخللة في المؤتمر الدولي للعلوم الانسانية والمجتمع والثقافة، سنة 2011، جامعة

سنغافورة.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التدقيق من خلال مراقبة جودة عملية إعداد التقارير المالية للتقليل من التباين القائم بين المديرين وأصحاب المصالح، ولاستكمال الدراسة أجريت مقابلة مع اثنين من المحاسبين القانونيين لمعرفة تصورات وآراء الخبراء في عملية التدقيق وتأثيرها بمجلس الإدارة ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة، وخلصت الدراسة إلى أن المدققين ينظرون إلى أن مجلس الإدارة بأنه يتحكم في عملية التدقيق ومهما تم التخطيط لها إلا ان مجلس الإدارة له الدور الأهم في تدقيق الحسابات ويبقى له نفوذ هذا ما يتفق مع نظرية الوكالة في انتهازية الوكلاء.

✓ وما يلاحظ في هذه الدراسة هو انه تم إبراز علاقة مجلس الإدارة بعملية التدقيق لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في حين تم إهمال المبادئ الأخرى والتي لا يتم تحقيق مستوى فعال للحوكمة إلا بتطبيقها كلها من خلال عرض والتعقيب على الدراسات والأبحاث السابقة، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة.

المطلب الثالث: ما ميزة الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال عرض والتعقيب على الدراسات والأبحاث السابقة، نلاحظ انه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة وتنتائجها، ولكن يمكن القول أن لكل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة بحيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من زوايا موضوعنا، كما أنه حاولنا الربط بين مختلف أفكار و أهداف هذه الدراسات من أجل التوصل الى وضع إشكالية بحثنا و التي تهدف الى معرفة أثر الاليات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات.

ويمكن تلخيص مميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- 1- إبراز أهمية حوكمة الشركات من خلال عرض أهم الخصائص والمبادئ وغيره من الأمور التي يمكن أن تكون لها تأثير بالآليات الداخلية والخارجية
- 2- إبراز علاقة الآليات الداخلية والخارجية في القرارات الاستثمارية
- 3- التعرف على آراء عينة الدراسة التي شملت آراء المديرين، المراجعين الداخليين والخارجيين، رؤساء الأقسام والموظفين من مختلف مستويات الشركة وهذا في عدة شركات.
- 4- محاولة تكوين نتيجة حول أثر الآليات الداخلية والخارجية في تفعيل حوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية حسب الرأي الأكاديمي والرأي المهني.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الأسس النظرية لحوكمة الشركات بحيث أوضحنا مجموعة من المفاهيم المتعلقة بهم وأهدافها، وكذا مدى تأثير حوكمة الشركات وأهميتها وخصائصها عليهم، وهذا نظرا لأهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وما يترتب عنه من شفافية وإفصاح.

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بالإطار النظري لحوكمة الشركات والمراجعة الداخلية والدراسات السابقة، تطرقنا فيه لمفهوم الحوكمة، خصائصها ومبادئها، كما تناولنا أهميتها وأهم أهدافها وكذلك تناولنا مفهوم المراجعة الداخلية، معاييرها ووظائفها وأهم أهدافه داخل الشركة، بالإضافة الى دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، وكذلك عرض اهم الدراسات السابقة والتي تناولت زاوية او عدة زوايا من موضوعنا ومقارنتها بدراستنا. ومن خلال ذلك سوف نحاول في الفصل الثاني من الدراسة الى اسقاط ما تم استخلاصه من الدراسة النظرية الى الدراسة الميدانية، وذلك عن طريق توزيع الاستبيان على عينة من الموظفين في المؤسسات الاقتصادية، والتي تسعى من ورائها الى الاجابة على الاشكالية المطروحة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق للأدبيات النظرية وكذلك العديد من الأدبيات التطبيقية والتي لها علاقة بموضوع بحثنا بصفة مباشرة سنحاول في هذا الفصل معرفة آراء ووجهات نظر المهنيين أثر الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية من خلال توزيع استمارة الاستبيان لعينة من المهنيين (مراجعي حسابات وخبراء محاسبين) وأكاديميين (أساتذة جامعيين).

وبغية تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة سنقوم بتقسيم فصل الدراسة الميدانية إلى مبحثين، بحيث يهتم المبحث الأول بالطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، أما في المبحث الثاني فنستعرض النتائج المتوصل إليها وكذا مناقشتها، كما يتم تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات في نهاية الدراسة، حيث جاء التقسيم كما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج الوصفية للدراسة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح الطريقة والأدوات المستعملة في هذه الدراسة، حيث نقوم بتعريف مجتمع الدراسة، مع تبيين الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

يشمل هذا المطلب تحليل مجتمع وعينة الدراسة وكذلك متغيرات وبيانات الدراسة الميدانية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتم استخدام استبيان في جمع البيانات من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره وتهدف الدراسة في هذا الجزء إلى معرفة حول واقع مراجعة الحسابات في الجزائر في ظل بيئة التجارة الإلكترونية دراسة ميدانية.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المهنيين (خبير محاسبي، مراجع الحسابات) إضافة إلى أساتذة أكاديميين مختصين في مجال المراجعة والمحاسبة بحيث تم اختيار عينة من هذا المجتمع بطريقة عشوائية. بالنسبة لحجم العينة لم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع استمارة الاستبيان، بحيث قمنا بتوزيع حوالي 44 استمارة على أفراد العينة، تم توزيعها عن طريق التسليم والاستسلام المباشر أي إعادة الاتصال بالفرد مرة ثانية للاستسلام في حين تم ملأها بطريقة مباشرة أي الحضور لحظة ملأ الاستبيان من طرف المبحوث ومقابلته وعن طريق البريد الإلكتروني.

الفرع الثاني: ثبات وصدق الاستبيان

❖ **صدق المحكمين:** سعياً منا لمطابقة هذا الاستبيان للمعايير والضوابط العلمية واللغوية تم عرض استمارة

الاستبيان على مجموعة من الأساتذة الجامعيين، حيث بلغ عددهم ثلاثة (02) أساتذة كمحكمين، وذلك من أجل الحكم على الصدق الظاهري لهذه الأداة، وتحكيمها بعنوان التحكيم اللغوي، الإحصائي والاقتصادي (ملحق رقم 07 يتضمن أسماء المحكمين) ليتم في الأخير إجراء التعديلات اللازمة في استمارة الاستبيان بالتشاور مع الأستاذ المشرف، وقد تركز التحكيم على الجوانب التالية:

- مدى صحة الصياغة اللغوية لفقرات الاستبيان.
- شمولية فقرات الاستبيان وخدمتها لفرضيات الدراسة.
- التحقق من انتماء الفقرة للمحور الذي تندرج تحته.
- مدى مطابقة فقرات الاستبيان لمتطلبات البرنامج الإحصائي SPSS²⁵.

❖ **قياس ثبات الاستبيان:** وذلك باستخدام معامل ألفا كرو نباخ لقياس مدى ثبات الاستبيان وفقراته، والذي سنفصل فيه في المطلب الخاص بقياس صدق وثبات الاستبيان.

❖ **قياس صدق الاستبيان:** وذلك باستخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس مدى صدق الاستبيان، والذي سنفصل فيه في المطلب الخاص بقياس صدق وثبات الاستبيان.

– سلم قياس المستخدم:

بما أن الدراسة تعتمد على تحليل آراء أفراد عينة الدراسة وإجاباتهم على عبارات الاستبيان، و بذلك نحصل على معلومات نوعية، ومن أجل تحويل هاته المعلومات النوعية إلى كمية لتطبيق مختلف أدوات وأساليب إحصائية من الاعتماد على مقياس ليكرت الثلاثي، الذي يتناسب مع مثل هكذا دراسات، حيث تم استخدام مقياس ليكرت منذ عام 1932 م وكان ذلك بواسطة الدكتور likertensis وهو من أشهر المقاييس استخداما نظرا لسهولة تطبيقه وتحليل نتائجه، فمن خلال هذا المقياس نستطيع معرفة اتجاهات وآراء ومواقف الأشخاص أي معرفة الرأي الشخصي من العبارات التي يقرؤها الشخص تحت الدراسة، ومن أمام كل عبارة يوجد سلم تحدد عليه الدرجات التي تعرب عن اتجاه الفرد نحوى هذه العبارة، وقد تم الاعتماد على المقياس ليكرت الثلاثي لتجنب تشتت تركيز آراء أفراد العينة بسبب كثرة الخيارات المطروحة أو احتمال عدم الاستيعاب الجيد لهذه الاتجاهات من طرف بعض المستجوبين لمحدودية الإدراك أو المستوى الثقافي أو التعليمي، الشيء الذي من شأنه تحقيق أعلى مستويات من مصداقية النتائج المتوصل لها والتي تكون معبرة إلى حد كبير عن الحقيقة، وعلى العموم تحدد درجة سلم ليكرت الثلاثي كما يلي :

الجدول رقم (01): مقياس ليكرت الثلاثي

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الاستبيان

– البرامج وأدوات معالجة البيانات:

أ-البرامج الاحصائية **Statiscal Programs**:

من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة الاستبيان، قمنا بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف اختصاراً بـ SPSS: النسخة 25.

ب - الأدوات الاحصائيةStatistical Tolls:

من أجل معالجة وتحليل بيانات المتحصل عليها، تم إجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية نذكر منها:

- 1- التكرارات والنسب المئوية: لمعرفة توزيع البيانات الشخصية لعينة الدراسة.
- 2- الوسط الحسابي Arithmetic Mean: وهو من أهم مقاييس النزعة المركزية، ورمزه $\bar{X}$ ، يتم استخدامه للدلالة على متوسط مجموع قيم ظاهرة ما.
- 3- الانحراف المعياري Standard Deviation: وهو من أكثر مقاييس التشتت استخداماً ورمزه σ ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- 4- الوزن النسبي: لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور وأبعاد الدراسة.
- 5- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: ويستعمل للحكم على دقة القياس، من خلال تحديد مدى ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة.
- 6- معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient: هو معامل يقيس صدق الاستبيان من خلال تحديد مدى ارتباط محاور الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان، وكذا اختبار فروض الدراسة ورمزه r .
- 7- الانحدار الخطي البسيط: لقياس أثر الرضا الوظيفي على الولاء التنظيمي.

المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الاستبيان

الفرع الأول: الصدق البنائي

قمنا بحساب الصدق البنائي للاستبيان بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك بحساب معامل ارتباط كل محور من محاور الاستبيان عن الدرجة الكلية للاستبيان، تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS25) لحساب قيمة r لكل محور من المحاور، فتحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح قيمة r لحساب الصدق البنائي

المحاور	عدد أفراد العينة الاستطلاعية	قيمة معامل الارتباط r	مستوى الدلالة Sig	القرار
المحور الاول	44	,857**	0.000	دالة إحصائية عند 0.01
المحور الثاني		,899**	0.000	دالة إحصائية عند 0.01
الثالث		,747**	0.000	دالة إحصائية عند 0.01

** عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (02): نجد أن قيمة معامل الارتباط r للمحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان تتراوح بين (0.747 - 0.899) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01، مما يؤكد على أن الاستبيان صادق من ناحية المحتوى أو المضمون.

الفرع الثاني : الثبات (التناسق الداخلي للبنود ألفا كرو نباخ)

قمنا بحساب ثبات الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي للبنود (ألفا كرو نباخ) بواسطة نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS₂₅)، النتائج مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يوضح قيمة ألفا كرو نباخ

المحاور	عدد البنود	قيمة معامل ألفا كرو نباخ	القرار
المحور الاول	07	0.646	دالة إحصائية
المحور الثاني	07	0.592	دالة إحصائية
المحور الثالث	07	0.688	دالة إحصائية
الدرجة الكلية للاستبيان	21	0.814	دالة إحصائية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول المقدم (جدول رقم 03)، نجد أن لدينا عدة محاور مع قيم معامل ألفا كرونباخ والقرار المتعلق بها. للمحور الأول، يتألف من 7 بنود ولديه قيمة معامل ألفا كرونباخ تبلغ 0.646، ويتم تصنيفه بأنه

يظهر علاقة متوسطة بين بنوده. المحور الثاني يتكون أيضا من 7 بنود ولديه قيمة معامل ألفا كرونباخ تبلغ 0.592، يظهر علاقة متوسطة بين بنوده. أما المحور الثالث، فيتألف من 7 بنود ولديه قيمة معامل ألفا كرونباخ تبلغ 0.688، مشيرا إلى وجود علاقة معتدلة بين بنوده.

بالنسبة للدرجة الكلية للاستبيان، يتكون من 21 بنداً ولديه قيمة معامل ألفا كرونباخ تبلغ 0.814. وبناء على هذه القيمة، يمكن استنتاج أن الاستبيان يظهر تناسقاً معتدلاً بين بنوده. بناء على المعلومات المقدمة، يمكن اعتبار المحور الأول والثاني يظهران تناسقاً ضعيفاً، بينما المحور الثالث يظهر تناسقاً معتدلاً. وبالنسبة للمجموعة الكلية للاستبيان، يمكن اعتبارها ثابتة ومستقرة. هذه هي المعلومات المستنتجة من الجدول، وتساعدنا في فهم درجة التناسق الداخلي لكل محور والاستبيان بشكل عام.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج الوصفية للدراسة

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج خصائص عينة الدراسة

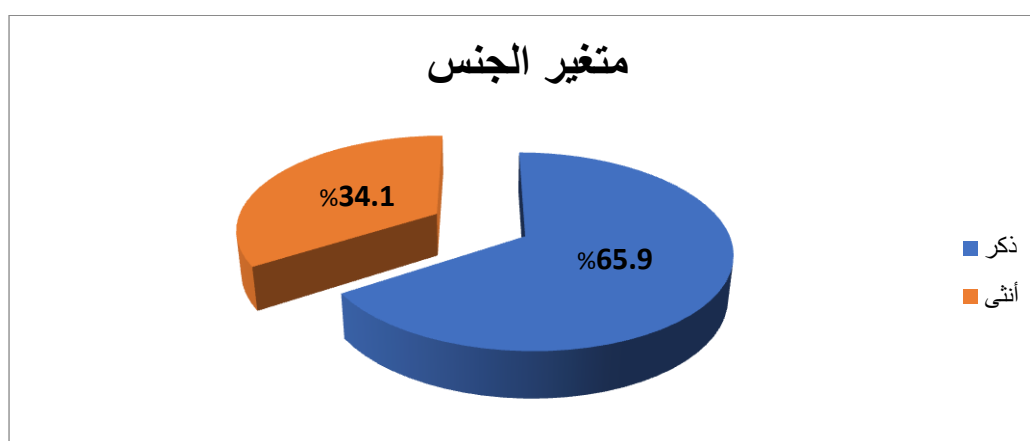
الفرع الأول: الجنس

الجدول رقم (04): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	29	65.9%
أنثى	15	34.1%
المجموع	44	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (03): دائرة نسببة توضح توزيع العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءة الجدول رقم (04) والشكل البياني رقم (03): يظهر أن العينة المستخدمة في الدراسة غير متوازنة من حيث التوزيع بين الجنسين. تشير النتائج إلى أن 65.9% من العينة تمثلها الذكور بواقع 29 فرداً، في حين يمثل الإناث 34.1% بواقع 15 فرداً. بالنسبة لإجمالي العينة، فإن عدد الأفراد يبلغ 44 شخصاً.

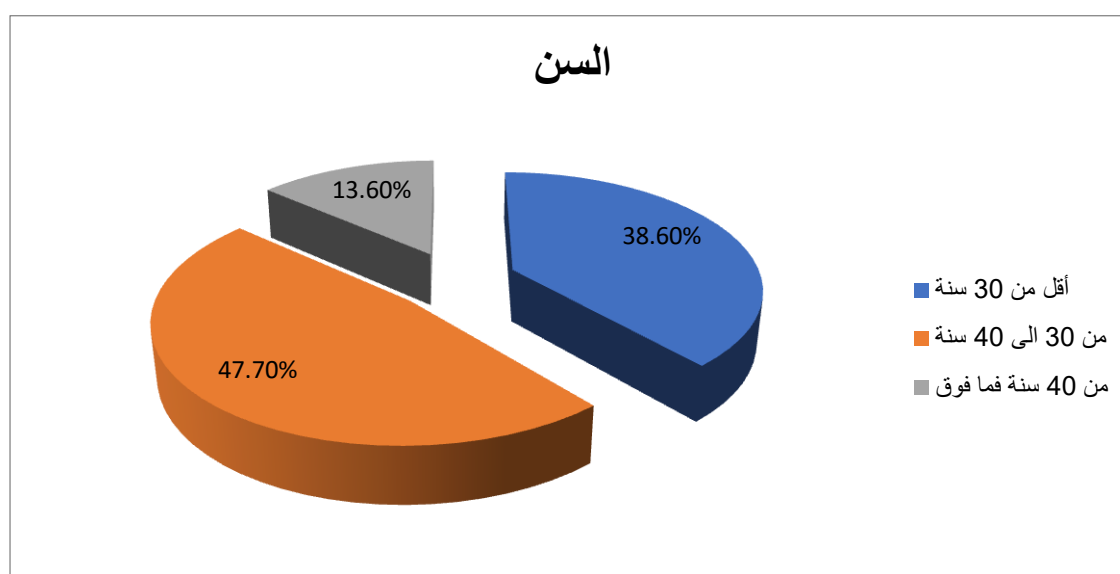
الفرع الثاني: فئات السن

الجدول رقم (05): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير فئات السن

فئات السن	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	17	6.38%
من 30 الى 40 سنة	21	7.47%
من 40 سنة فما فوق	06	6.3%1
المجموع	44	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل (04): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير فئات السن



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (05) ودائرة نسبية (الشكل رقم 04): يتعلق الجدول بتوزيع العينة حسب فئات السن. تظهر النتائج أن هناك توزيعاً متبايناً للعينة على مجموعة مختلفة من فئات السن. وفقاً للجدول، يشكل الأشخاص الذين يبلغون أقل من 30 سنة نسبة 38.6% من العينة بواقع 17 فرداً. بينما يمثل الأشخاص الذين يتراوحون في العمر بين 30 و 40 سنة نسبة 47.7% بواقع 21 فرداً. وأخيراً، تمثل الأشخاص الذين يتجاوزون سن الـ 40 سنة نسبة 13.6% بواقع 6 أفراد.

يمكن استنتاج أن العينة تمتاز بتواجد أعداد أكبر في فئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة مقارنة بفئات العمر الأخرى. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن العينة ليست متوازنة تماماً فيما يتعلق بتوزيع الأعمار.

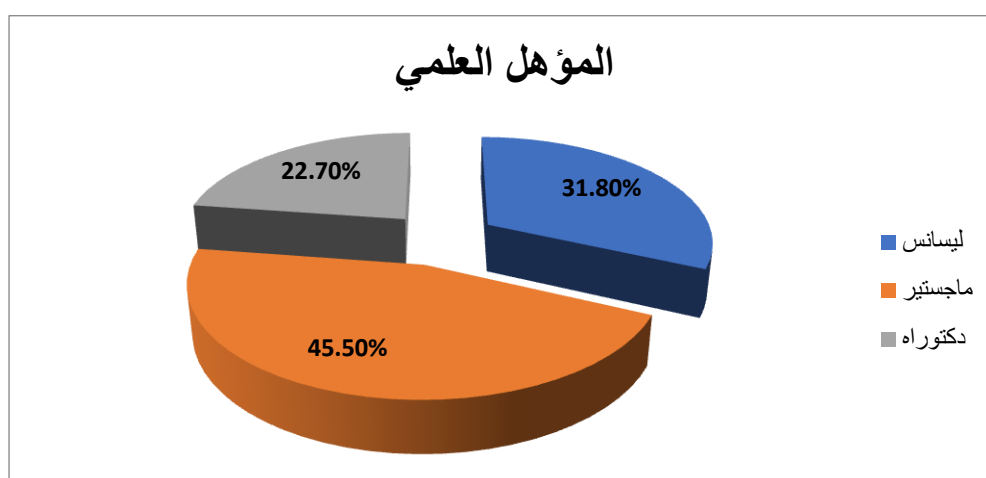
الفرع الثالث: المؤهل العلمي

الجدول رقم (06): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ليسانس	14	31.8 %
ماجستير	20	45.5 %
دكتوراه	10	22.7 %
المجموع	44	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (05): دائرة نسبية توضح توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (06) ودائرة نسبية رقم (الشكل رقم 05)، يمكننا استنتاج توزيع العينة وفقاً للمؤهل العلمي للأفراد. وفقاً للجدول، نلاحظ أن النسبة المئوية للأفراد الذين يحملون درجة البكالوريوس (ليسانس) تبلغ 31.80% من إجمالي العينة بواقع 14 فرداً. بينما يمثل الأشخاص الحاصلين على درجة الماجستير نسبة 45% بواقع 20 فرداً. وأخيراً، تمثل الأشخاص الذين حصلوا على درجة الدكتوراه نسبة 22.7% بواقع 10 أفراد.

يتضح من الجدول أن العينة تحتوي على تنوع في المستويات التعليمية للأفراد المشمولين بالدراسة. يلاحظ أن هناك عدداً أقل من الأفراد الذين يحملون درجة الدكتوراه بالمقارنة مع الحاصلين على درجتي البكالوريوس والماجستير.

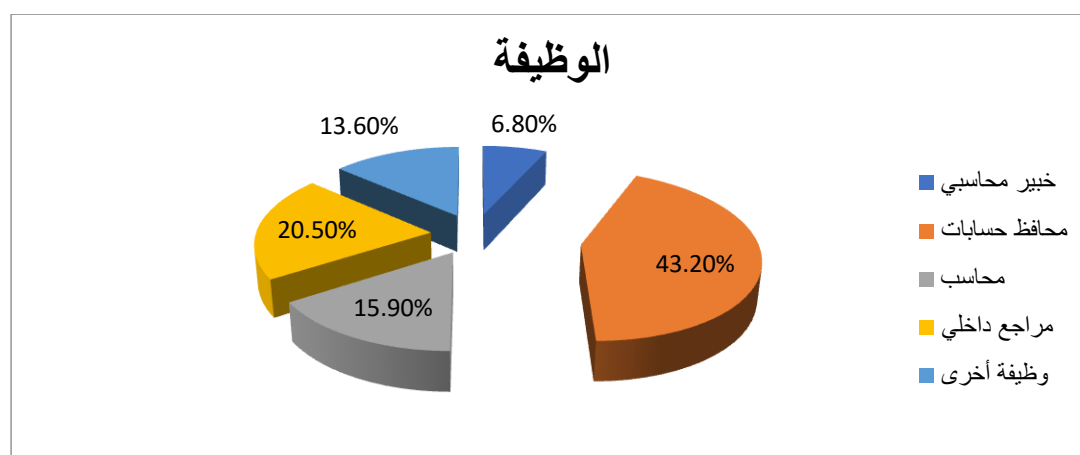
الفرع الرابع: الوظيفة

الجدول رقم (07): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
خبير محاسبي	3	6.8 %
محافظ حسابات	19	43.2 %
محاسب	7	15.9 %
مراجع داخلي	9	20.5 %
وظيفة أخرى	6	13.6 %
المجموع	44	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (06): دائرة نسببة توضح توزيع العينة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (07) و دائرة نسببة (الشكل رقم 06): يمكننا استنتاج توزيع العينة وفقاً للوظائف المختلفة للأفراد. وفقاً للجدول، نلاحظ أن النسبة المئوية لخبراء المحاسبة تبلغ 6.8% من إجمالي العينة بواقع 3 أفراد. بينما يشغل محافظو الحسابات نسبة 43.2% من العينة بواقع 19 فرداً. وتشكل الحسابات نفسها نسبة 15.9% أيضاً بواقع 7 أفراد. يأتي بعدهم المراجعون الداخليون بنسبة 20.5% بواقع 9 أفراد. وأخيراً، يشغل الأفراد الذين يعملون في وظائف أخرى نسبة 13.6% بواقع 6 أفراد.

يتضح من الجدول أن العينة تحتوي على تنوع في الوظائف المختلفة للأفراد المشمولين بالدراسة. يلاحظ أن هناك توزيعاً متنوعاً للأفراد في مجال المحاسبة والمراجعة، حيث يتواجد خبراء محاسبة ومحافظو حسابات ومحاسبون ومراجعون داخليون. بالإضافة إلى ذلك، هناك أفراد يشغلون وظائف أخرى غير المحاسبة.

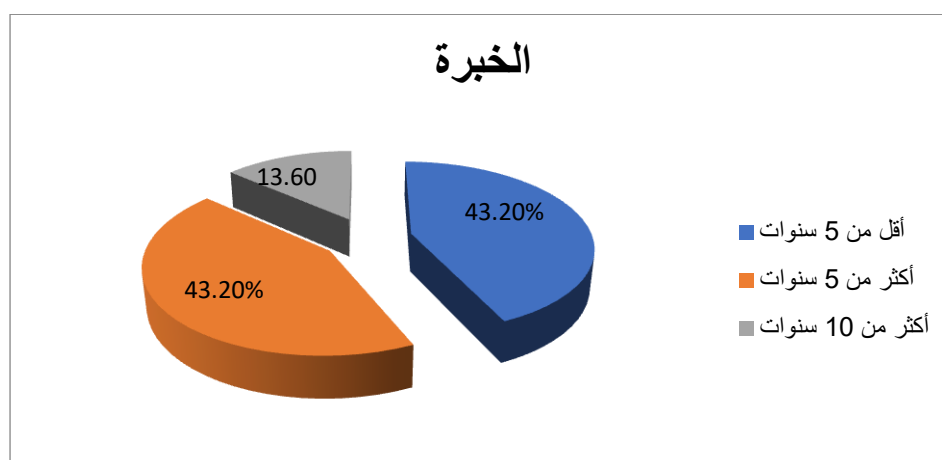
الفرع الخامس: الأقدمية

الجدول رقم (08): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الخبرة

الأقدمية	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	19	43.2%
أكثر من 5 سنوات	19	43.2%
أكثر من 10 سنوات	6	13.6%
المجموع	44	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (07): دائرة نسبوية توضح توزيع العينة حسب متغير الخبرة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (08) والشكل رقم (07): يمكننا استنتاج توزيع العينة وفقاً لفترات الخبرة للأفراد. وفقاً للجدول، نجد أن النسبة المئوية للأفراد الذين لديهم أقل من 5 سنوات من الخبرة تبلغ 43.2% من إجمالي العينة بواقع 19 فرداً. بينما يشكل الأفراد الذين لديهم أكثر من 5 سنوات من الخبرة نسبة 43.2% من العينة بواقع 19 فرداً. وتشكل الأفراد الذين لديهم أكثر من 10 سنوات من الخبرة نسبة 13.6% بواقع 6 أفراد.

يتضح من الجدول أن العينة تحتوي على 2 فترات الخبرة للأفراد (أقل من 5 سنوات) و(أكثر من 5 سنوات) متساوية المشمولين بالدراسة. يلاحظ أن هناك توزيعاً متنوعاً لفترات الخبرة، حيث يتواجد أفراد ذوو خبرة طويلة (أقل من 5 سنوات) و (أكثر من 5 سنوات) وأفراد ذوو خبرة قصيرة (أكثر من 10 سنوات).

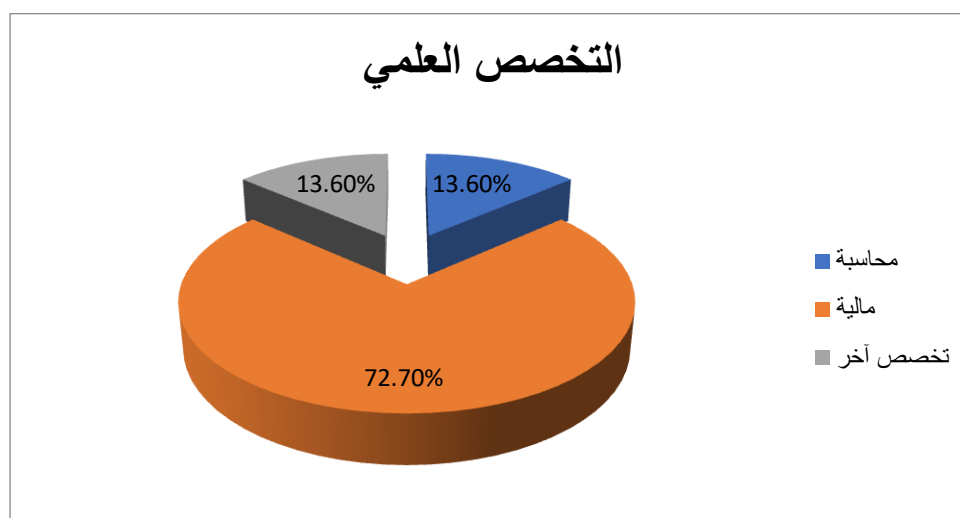
الفرع السادس: التخصص العلمي

الجدول رقم (09): يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير التخصص العلمي

النسبة المئوية %	التكرار	التخصص العلمي
13.6%	6	محاسبة
72.7%	32	مالية
13.6%	6	تخصص آخر
100%	44	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (08): دائرة نسببة توضح توزيع العينة حسب متغير التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال قراءتنا للجدول رقم (09) و دائرة نسببة (الشكل رقم 08): يمكننا تحليل توزيع العينة وفقاً للتخصص العلمي للأفراد. وفقاً للجدول، نجد أن النسبة المئوية للأفراد الذين يدرسون محاسبة تبلغ 13.6% من إجمالي العينة، وهم 6 أفراد. بينما يمثل الأفراد الذين يدرسون التخصص المالي نسبة 72.70% من العينة، وهم 32 فرداً. ويشكل الأفراد الذين يدرسون تخصصاً آخر نسبة 13.6% من العينة، وهم 6 أفراد.

يتضح من الجدول أن التخصص العلمي الأكثر انتشاراً بين الأفراد في العينة هو التخصص المالي، حيث يمثل أكثر من نصف العينة بنسبة 72.70٪. ويليه بنسبة أقل التخصصان في مجال المحاسبة بنسبة 13.6٪. وأيضاً من الأفراد الذين يدرسون تخصصاً آخر بنسبة 13.6٪ متساويان.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، وقد تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من المهنيين والأكاديميين اعتماداً على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي، وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق، محايد، موافق) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان وهي: (غير موافق=1، محايد=2، موافق=3)، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولاً، وهي عبارة عن حاصل قسمة 2 على 3، حيث يمثل الرقم 2 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية) و 3 تمثل عدد الاختبارات، وعند قسمة 2 على 3 ينتج طول الفترة ويساوي 0.67 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): يوضح المحك المعتمد في الدراسة

الاتجاه	طول الخلية
غير موافق	1 إلى أقل من 1.67
محايد	1.68 إلى أقل من 2.35
موافق	2.36 إلى أقل من 3

المصدر: من إعداد الطلبة

1. حوكمة الشركات

المحور الأول: الآليات الخارجية

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل سؤال من المحور الأول تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج آراء عينة الدراسة حول المحور الأول الآليات الخارجية

رقم للعبارة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب للعبارة	الاتجاه العام للعبارة
1	41	03	00	2,9318	,25497	4	موافق
	93.2	6.8	00				
2	42	02	00	2,9545	,21071	2	موافق
	95.5	04.5	00				
3	42	02	00	2,9545	,21071	2	موافق
	95.5	04.5	00				
4	41	03	00	2,9318	,25497	4	موافق
	93.2	6.8	00				
5	43	01	00	2,9773	,15076	1	موافق
	97.7	2.3	00				
6	43	01	00	2,9773	,15076	1	موافق
	97.7	2.3	00				
7	38	03	03	2,7955	,55320	5	موافق
	86.4	06.8	06.8				
المتوسط العام للفرع الأول الآليات الخارجية				2,9347	15128	3	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

- التحليل:

لقد تحصل المحور الاول " الآليات الخارجية "، على متوسط حسابي قدره 2,9347 وانحراف معياري قدر ب 15128، وحسب ما ورد في مقياس ليكارت الثلاثي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة أي جالبة نحو جميع الأسئلة المتعلقة المحور الاول الآليات الخارجية، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على المحور الاول الآليات الخارجية، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة، وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وكذا توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل أسئلة هذا المحور والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- تحصل السؤال رقم(1): على متوسط حسابي قدره 2,9318 وانحراف معياري قدره 25497, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 4، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

2-تحصل السؤال رقم (2): على متوسط حسابي قدره 2,9545 وانحراف معياري قدره 21071, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم ب 2، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

3-تحصل السؤال رقم (3): على متوسط حسابي قدره 2,9545 وانحراف معياري قدره 21071 ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم ب 2، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

4-تحصل السؤال رقم (4): على متوسط حسابي قدره 2,9318 وانحراف معياري قدره 25497, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 4، ، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

5-تحصل السؤال رقم (5): على متوسط حسابي قدره 2,9773 وانحراف معياري قدره 15076, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 1، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

6-تحصل السؤال رقم (6): على متوسط حسابي قدره 2,9773 وانحراف معياري قدره 15076, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 1، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

7-تحصل السؤال رقم (7): على متوسط حسابي قدره 2,7955 وانحراف معياري قدره 55320, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 5، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

المحور الثاني: الآليات الداخلية

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل سؤال من المحور الثاني تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج آراء عينة الدراسة حول الفرع الثاني الآليات الداخلية

رقم السؤال	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب للعبارات	الاتجاه العام للعينة
	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة %	النسبة %	النسبة %				
1	42	02	00	2,9545	,21071	2	موافق
	95.5	04.5	00				
2	38	02	04	2,7727	,60477	6	موافق
	86.4	4.5	9.1				
3	43	01	00	2,9545	,30151	3	موافق
	97.7	02.3	00				
4	43	01	00	2,9773	,15076	1	موافق
	97.7	02.3	00				
5	42	01	01	2,9318	,33395	5	موافق
	95.5	02.3	02.3				
6	42	02	00	2,9545	,21071	2	موافق
	95.5	04.5	00				
7	41	03	00	2,9318	,25497	4	موافق
	93.2	06.8	00				
المتوسط العام للمحور الثاني الآليات الخارجية				2,9253	17561		موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

المطلب الثالث : تحليل نتائج محاور الاستبيان

لقد تحصل محور "الآليات الداخلية"، على متوسط حسابي قدره 2.9253 وانحراف معياري قدره 17561، وحسب ما ورد في مقياس ليكارت الثلاثي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة موجبة نحوي جميع الأسئلة المتعلقة بمحور الثاني الآليات الداخلية، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على المحور الثاني الآليات الداخلية، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري ياذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وكذا توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل أسئلة هذا المحور والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- تحصل السؤال رقم(1): على متوسط حسابي قدره 2,9545 وانحراف معياري قدره 60477, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 6، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

2-تحصل السؤال رقم (2): على متوسط حسابي قدره 2,7727 وانحراف معياري قدره 21071, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم ب 2، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

3-تحصل السؤال رقم (3): على متوسط حسابي قدره 2,9545 وانحراف معياري قدره 30151, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم ب 3، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

4-تحصل السؤال رقم (4): على متوسط حسابي قدره 2,9773 وانحراف معياري قدره 15076, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 1، ، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

5-تحصل السؤال رقم (5): على متوسط حسابي قدره 2,9318 وانحراف معياري قدره 33395, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 5، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

6-تحصل السؤال رقم (6): على متوسط حسابي قدره 2,9545 وانحراف معياري قدره 21071, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 2، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

7-تحصل السؤال رقم (7): على متوسط حسابي قدره 2,9318 وانحراف معياري قدره 25497, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 4، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

2. القرارات الاستثمارية

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل سؤال من المحور الأول تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نتائج آراء عينة الدراسة حول القرارات الاستثمارية

رقم السؤال	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الاتجاه العام للعينة
ل	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	ل
1	40	04	00	2,9091	2,9080	2	موافق
	90.9	09.1	00				
2	42	02	00	2,9091	4,2141	3	موافق
	95.5	04.5	00				
3	41	01	02	2,8864	4,4282	5	موافق
	93.2	02.3	04.5				
4	40	04	00	2,9091	2,9080	2	موافق
	90.9	09.1	00				
5	41	03	00	2,9318	2,5497	1	موافق
	93.2	06.8	00				
6	40	03	01	2,8864	3,38675	4	موافق
	90.9	06.8	02.3				
7	41	03	00	2,9318	2,5497	1	موافق
	93.2	06.8	00				
المتوسط العام للمحور الثالث القرارات الاستثمارية							
				2,9091	2,0224		موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

– التحليل:

لقد تحصل محور "القرارات الاستثمارية"، على متوسط حسابي قدره 2.9091 وانحراف معياري قدره 0.20224، وحسب ما ورد في مقياس ليكارت الثلاثي يتبين أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة موجبة نحوى جميع الأسئلة المتعلقة بمحور الثاني الآليات الداخلية، والتي تؤكد رضا و موافقة أغلبية أفراد العينة على المحور الثاني الآليات الداخلية، و هذا ما يؤكد الانحراف المعياري يذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة بين أفراد العينة

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وكذا توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة على كل أسئلة هذا المحور والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- تحصل السؤال رقم(1): على متوسط حسابي قدره 2,9091 وانحراف معياري قدره 29080, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 2، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

2- تحصل السؤال رقم (2): على متوسط حسابي قدره 2,9091 وانحراف معياري قدره 42141, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم ب 2، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

3- تحصل السؤال رقم (3): على متوسط حسابي قدره 2,8864 وانحراف معياري قدره 44282, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم ب 3، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

4- تحصل السؤال رقم (4): على متوسط حسابي قدره 2,9091 وانحراف معياري قدره 29080, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 1، ، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

5- تحصل السؤال رقم (5): على متوسط حسابي قدره 2,9318 وانحراف معياري قدره 25497, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 5، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

6- تحصل السؤال رقم (6): على متوسط حسابي قدره 2,8864 وانحراف معياري قدره 38675, ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 2، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث الثلاثي تبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

7- تحصل السؤال رقم (7): على متوسط حسابي قدره 2,9318 وانحراف معياري قدره 25497, , ومن خلال الترتيب للعبارة فكانت في الرتبة رقم 4، وحسب ما ورد في مقياس ليكارث يتبين أن أغلبية أفراد العينة موافقين على هذا السؤال.

المطلب الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة

تحليل الانحدار الخطي البسيط

قمنا بحساب اختبار الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر ومساهمة الرضا الوظيفي في الولاء التنظيمي، تم استعمال نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS²⁵) لحساب نتائج الانحدار الخطي البسيط عند مستوى دلالة 5%، وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال محاور وأبعاد الاستبيان.

الفرع الأول: الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة (الآليات الداخلية) على القرارات الاستثمارية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

1- جودة توفيق النموذج

الجدول رقم (14): يبين جودة توفيق النموذج للفرضية الأولى

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	النموذج
2140.	0.046	0190.	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (14) معامل ارتباط بيرسون بين محور حوكمة (الآليات الداخلية) والقرارات الاستثمارية، حيث بلغ 0.214، وبقيمة معامل تحديد تساوي 0.046، وقيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.019، أي أن الرضا الوظيفي يفسر 4.6% من التباين الحاصل في القرارات الاستثمارية

2 - اختبار المعنوية الكلية للنموذج

الجدول رقم (15): يوضح معنوية النموذج الكلي للفرضية الأولى

المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الإحصائية F	مستوى الدلالة
الانحدار	0.172	1	0.172	1.723	0.000
البواقي	3.600	36	0.100		
الكلي	3.772	37	/		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (15) نتائج تحليل أنوفا لاختبار معنوية الانحدار، حيث نلاحظ قيمة F تساوي 0.172 ومستوى دلالة Sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05، بالتالي نقول أن الانحدار معنوي ومنه يوجد تأثير حوكمة (الآليات الداخلية) على القرارات الاستثمارية، مما يجعلنا التنبؤ بالقرارات الاستثمارية من خلال الرضا الوظيفي.

3 - اختبار المعنوية الجزئية لمعالم النموذج

الجدول رقم (16): يوضح المعنوية الجزئية لمعالم النموذج للفرضية الاولى

المتغيرات	المعامل B	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	1.135	7.467	.0000
حوكمة (الآليات الداخلية)	-0.234	-1.313	.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (16) المعنوية الجزئية لمعالم النموذج، حيث بلغت معاملات الانحدار غير المعيارية B للثابت حوكمة (الآليات الداخلية)، على التوالي (1.135، -0.234)، أي أنه كلما زاد حوكمة (الآليات الداخلية) بوحدة واحدة ارتفع القرارات الاستثمارية بـ 0.317 وحدة، وبلغت قيمة اختبار T على التوالي (3.584، 716)، وقيمة مستوى دلالة Sig على التوالي (0.000، 0.479). ويمكن كتابة معادلة خط الانحدار كالتالي:

$$Y = 1.135 - 0.234 X$$

حيث:

$$Y = \text{القرارات الاستثمارية}$$

$$X = \text{حوكمة (الآليات الداخلية)}$$

ومن خلال نتائج الانحدار نقول حوكمة (الآليات الداخلية) له تأثير على القرارات الاستثمارية، ومنه نقبل الفرضية الاولى القائلة بأنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة (الآليات الداخلية) على القرارات الاستثمارية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

الفرع الثاني: الفرضية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحكومة (الأليات الخارجية) على القرارات الاستثمارية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

1- جودة توفيق النموذج

الجدول رقم (17): يبين جودة توفيق النموذج للفرضية الثانية

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	النموذج
1180.	0.014	0.080	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (17) معامل ارتباط بيرسون بين محور حوكمة (الأليات الخارجية) وبعد القرارات الاستثمارية، حيث بلغ 0.118، وبقيمة معامل تحديد تساوي 0.014، وقيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.080، أي أن الرضا الوظيفي يفسر 1.4% من التباين الحاصل في القرارات الاستثمارية

2 - اختبار المعنوية الكلية للنموذج

الجدول رقم (18): يوضح معنوية النموذج الكلي للفرضية الثانية

المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الإحصائية F	مستوى الدلالة
الانحدار	0.064	1	0.064	0.513	0.479
البواقي	4.523	36	0.126		
الكلي	4.587	37	/		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (18) نتائج تحليل أنوفا لاختبار معنوية الانحدار، حيث نلاحظ قيمة F تساوي 0.513 ومستوى دلالة Sig تساوي 0.479 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05، بالتالي نقول أن الانحدار معنوي ومنه لا يوجد تأثير حوكمة (الأليات الخارجية) على القرارات الاستثمارية، مما يجعلنا لا تنبؤ القرارات الاستثمارية من خلال حوكمة (الأليات الخارجية).

3 - اختبار المعنوية الجزئية لمعالم النموذج

الجدول رقم (19): يوضح المعنوية الجزئية لمعالم النموذج للفرضية الثانية

المتغيرات	المعامل B	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	0.611	3.584	0010.
حوكمة (الأليات الخارجية)	0.143	0.716	0.479

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (19) المعنوية الجزئية لمعالم النموذج، حيث بلغت معاملات الانحدار غير المعيارية B للثابت حوكمة (الأليات الخارجية)، على التوالي (0.611، 0.143)، أي أنه كلما زاد حوكمة (الأليات الخارجية) بوحدة واحدة ارتفع القرارات الإستثمارية بـ 0.152 وحدة، وبلغت قيمة اختبار T على التوالي (3.584، 0.000)، وقيمة مستوى دلالة Sig على التوالي (0.479، 0.000). ويمكن كتابة معادلة خط الانحدار كالتالي:

$$0.143 X + 0.611 = Y \text{ (الآليات الخارجية) حوكمة}$$

حيث:

$$Y = \text{القرارات الاستثمارية}$$

$$X = \text{حوكمة (الآليات الخارجية)}$$

ومن خلال نتائج الانحدار نقول لحوكمة (الآليات الخارجية) له تأثير على القرارات الاستثمارية، ومنه نقبل الفرضية الاولى القائلة بأنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة (الآليات الخارجية) على القرارات الاستثمارية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

الفرع الثالث: نتائج الدراسة

بعد تحليل مخرجات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS₂₅، وبعض الأساليب والأدوات الإحصائية،

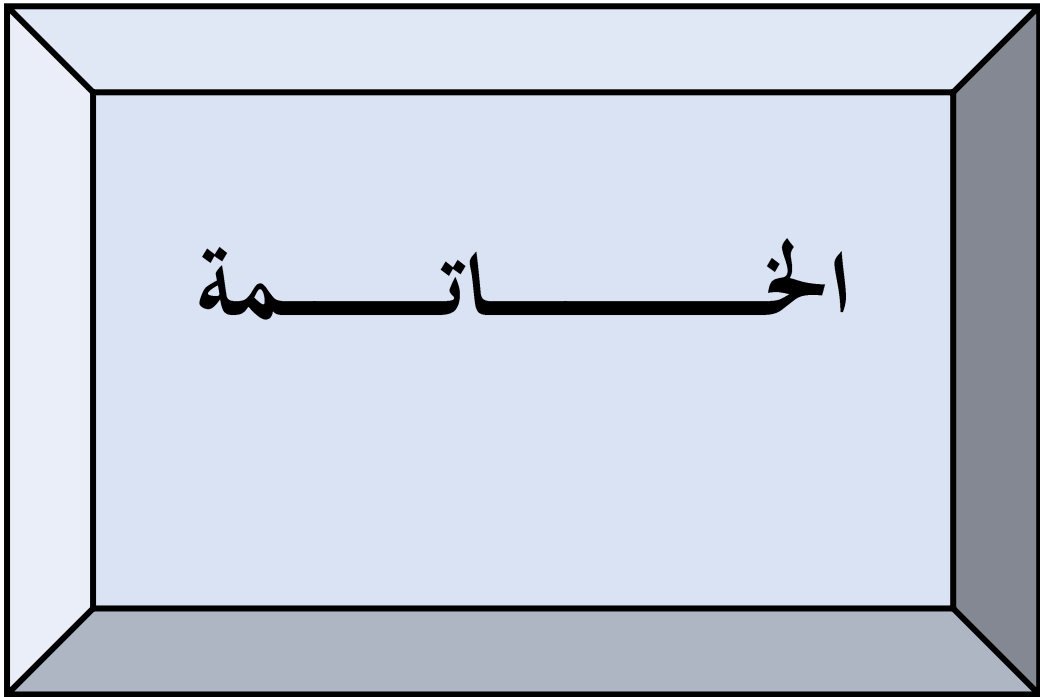
تم التمكن من إثبات كافة فرضيات الدراسة، وهي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة (الآليات الداخلية) على القرارات الاستثمارية عند مستوى معنوية

$$\alpha = 0.05$$

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة، حيث تم القيام بجمع معطيات الدراسة خلال أداة الدراسة المتمثلة في إستمارة الإستبيان التي تم توزيعها على 44 مستجوب في عينة من أساتذة جامعيين ومراجع وخبراء الحسابات وبعد ذلك القيام بتفريغ هذه الاستمارات بالإعتماد على الأساليب الإحصائية التي تستخدم في تحليل النتائج ومناقشتها، والإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، وفي الأخير تم التوصل إلى معرفة اثر الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، وهذا يظهر من خلال النتائج الإحصائية للجداول المشار إليها سابقا، وهذا يدل على وجود ارتباط بين المتغيرين، وفي الأخير يمكن القول أنه هناك أثر دلالة إحصائية بين مراجعة الحسابات في الجزائر في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، مجمل الدراسة وإجمالي محور التقييم التقييد بالخطوات السليمة لإتخاذ القرارات السليمة الإدارية عند مستوى دلالة 0,05، وأن مراجعة الحسابات في الجزائر في ظل بيئة التجارة الإلكترونية مجمل الدراسة يساهم في تسهيل المهنة وتسريعها.



الخاتمة

تطرت هذه الدراسة للإشكالية المتمثلة في "أثر الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية" وذلك من خلال عرض فصلين، واشتمل الفصل الأول على الأدبيات النظرية لإطار النظري لآلية حوكمة الشركات والقرارات الاستثمارية، بينما الفصل الثاني الدراسة التطبيقية. وقد كانت الدراسة تتمثل في عينة من الأساتذة الجامعيين ومراجع الحسابات والخبراء وموظفي الحسابات، حيث تمت مهمة توزيع الاستبانة على أساتذة متخصصين ومحاسبين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين ومراجعين داخليين ومسيرين.

من خلال الفصل النظري والتطبيقي في دراستنا التي تناولناها، الذي أردنا إسقاطه على الواقع العملي للتعرف على أثر الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية، وقد إستعملنا فيه مجموعة من الاستبيانات الورقية والقيام بتحليلها وفق مجموعة من الأدوات والتي مكنتنا من الوصول إلى اختبار صحة الفرضيات و النتائج والتوصيات المتعلقة بهما ونذكرها فيما يلي:

أولاً: اختبار صحة الفرضيات.

الفرضية الأولى : "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة (الآليات الداخلية) على القرارات الاستثمارية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

الفرضية الثانية : "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة (الآليات الخارجية) على القرارات الاستثمارية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ".

ثانياً : عرض نتائج الدراسة

توصلنا من خلال المعالجة النظرية والتطبيقية الى مجموعة من النتائج، أهمها فيما يلي:

- ان الالتزام بتطبيق الحوكمة بعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ القرارات الاستثمارية.
- اتباع المعايير المحاسبية في إطار حوكمة الشركات، يزيد من جودة المراجعة.
- الافصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي يتم اتباعها في اعداد التقارير المالية والتأكد من كفاية وملائمة الافصاح عنها، يحقق مستوى جيداً من المنفعة.
- يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية أهم مبادئ حوكمة الشركات والتي تعمل على ترشيد القرار الاستثماري وتؤثر على قدرة كفاءة سوق الأموال في الوصول للسعر العادل للسهم.

- تبرز أهمية الحوكمة في تفعيل سوق رؤوس الاموال وتعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار من خلال إرساء قواعد تنمي ثقة المستثمرين.

توصيات الدراسة:

- في ظل الاستنتاجات التي توصلنا إليها، نضع التوصيات الآتية:
- ضرورة إعادة مراجعة البنية التحتية للشركات المدرجة في أسواق رؤوس الأموال، ومعرفة مدى التزامها الفعلي بتطبيق مبادئ الحوكمة، والمعوقات التي تحول دون التطبيق الكامل لها، ومحاولة تذليل تلك المعوقات.
- الاهتمام بتكثيف لجان المراجعة الخارجية، لمحاربة الفساد الاداري والتلاعب والاحتيال في التقارير المالية.
- التطبيق السليم لحوكمة الشركات باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- ضرورة الحفاظ على استقلالية المؤسسات وضمان عدم التأثير على قراراته من الأعضاء، وكذلك توفير مركز معلومات للمستثمرين والمساهمين، يختص بتوفير كافة المعلومات عن جميع المؤسسات، حتى يتمكن المستثمرون من الاستفادة منها في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
- العمل على تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، وذلك من خلال عقد البرامج والدوريات التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة حكمة الشركات، وتطبيقها على أرض الواقع.
- إلزام الشركات بمتطلبات الافصاح والشفافية ونشر تقارير إفصاحية دورية عن ممارسات حوكمة الشركات المعتمدة من طرفها.

4.أفاق الدراسة:

- من خلال دراستنا لموضوع أثر الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية، نقترح على الطلبة الباحثين البعض من المواضيع التي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية:
- أهمية مبادئ حوكمة الشركات في اتخاذ القرارات الاستثمارية ;
 - دور اليات في صناعة القرارات الإستراتيجية ;
 - أهمية حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية ;
 - مساهمة حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي و الاستثماري .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ. المراجع العربية:

• الكتب:

1. أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامع للنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، 2012.
2. أمين السيد أحمد لطفي المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية_ الإسكندرية، 2010.
3. جواد خليل الوزير، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، الملتقى السنوي لسوق رأس المال الفلسطيني، سوق فلسطين للأوراق المالية، 2007.
4. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004.
5. رمضان زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
6. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات - المفاهيم - المبادئ والتجارب والمتطلبات، دار الطبعة الثانية. القاهرة، 2007.
7. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، 2007.
8. طل الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2008.
9. عبد المنعم محمد عبد القيوم محمد، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية (أسواق الأوراق المالية)، الطبعة الأولى، دار العربي للنشر والتوزيع، الامارات، 2012.
10. علاء فرحات طالب، إيمان شيحان الشهداني، "حوكمة المؤسسة والداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، 2011.
11. كينيث كيم، جون نوف سنجر، دريك موهر، حوكمة الشركات (الأطراف الراصدة والمشاركة)، ترجمة أ. د محمد عبد الفتاح العشماوي، غريب جبر غنام، دار المريخ للنشر والتوزيع، ب ط، المملكة العربية السعودية، 2002.
12. محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2005.
13. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
14. محمد عبد الحليم عمر، محاضرة الجوانب المحاسبة للحوكمة، دورة حوكمة الشركات، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، 2008.
15. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

16. مُجَدّ مطر، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1990.

17. منير إبراهيم هندی، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، 2011.

18. نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، دار المكاتب الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 1995

• المجلات:

1. خليل، مُجَدّ، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ع 02 ، 2003.

2. الرحيلي، سلامة عوض، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد (1).

3. زغدار أحمد وسفير مُجَدّ، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، كلية الحقوق - مجلة الباحث، العدد السابع، 2009 (IAS/IFRS).

4. سمير كامل مُجَدّ عيسى، اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات ادارة الارباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 45، العدد 2، جامعة الاسكندرية، 2008.

5. سيد عبد الرحمان عباسبله، "دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع 12 لسنة 2012.

6. شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات. أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 8 ماي_قائمة.

7. عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل مدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال إفريقيا مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر.

8. عياشي زبير، برحايلى أحلام، أثر حوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة أم بواقي، 2018.

9. كیحلي سلمى عائشة، كروش راضية، مداخلة بملتقى بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي، حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، بجامعة قاصدي مرباح ورقة، 2015.

• الرسائل الجامعية:

1. أحمد مصييح، الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001 – 2002.
2. بنم الكعمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة.
3. سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قد متضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2005.
4. العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية (دراسة حالة شركة ليانس للتأمينات الجزائرية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015-2016.
5. عبيدي نعيمة، " دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات -دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسية، ورقلة، 2009.
6. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، اتخاذ المصارف العربية، الجزائر، 2007.
7. علي زكيغازي، أثر القرارات الاستراتيجية التمويلية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية على حصة السهم العادي من الأرباح، قدمت هذه الرسالة استكمال المتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
8. فاتح غلاب، تطور دور وظيفة في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2010-2011.
9. ماجد إسماعيل أبوحام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، جامعة غزوة، 2009.

• الملتقيات:

1. شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، ملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20/21/09/2009.
2. مسعود صديقي ومرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمولون الموجود، ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و 18 جانفي 2010.
3. عمرويس، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية

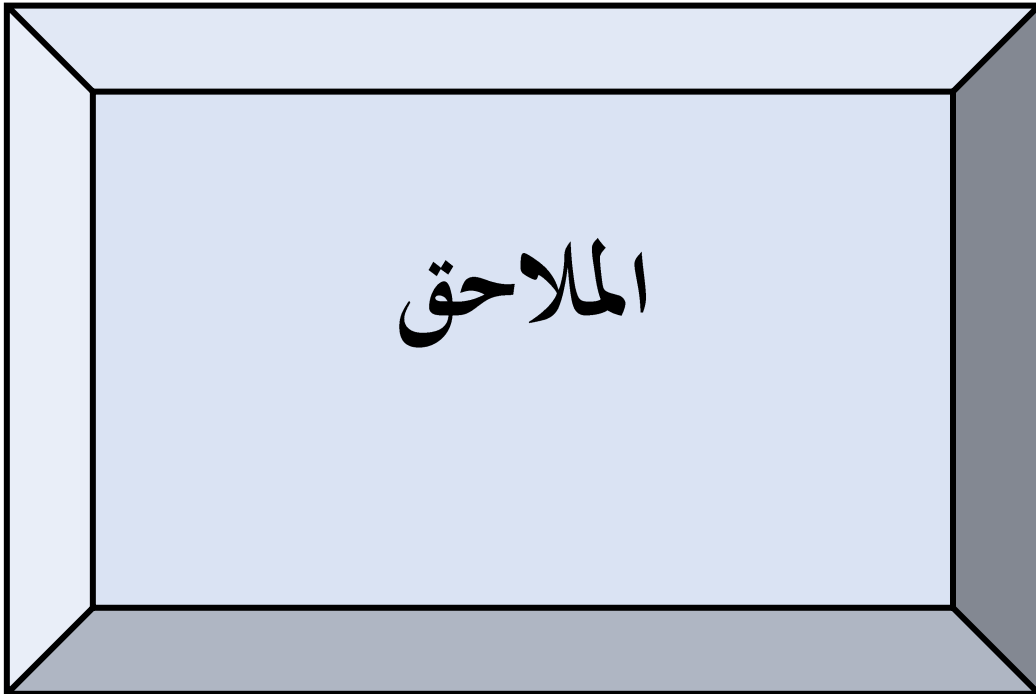
المنعقدة بالقاهرة – جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006 – منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية
2009.

• المداخلات:

1. صديق مسعود، ادريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار
الاستثمار، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع ورهانات وأفاق، جامعة أم بواقي، 7-8
ديسمبر 2010.

ب. المراجع الأجنبية:

1. Ahmed N. Obaidat ،Accounting Information Qualitative characteristics Gap: Evidence from Jordan ،international management REVIEW ،vol.3. N°2 ، 2007.
2. Alamgir ،M ،Corporate Governance: A Risk Perspective ،paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development ،a conference organized by the Egyptian Banking Institute ، Cairo ،May 7 – 8 ،2007.
3. Fateh Dabla, le sysTeme de gouvernement d'entprise nouvelment priva Tisses An Algerie, (Etude quelques), Mémoir magister en science economiques, 2006-2007.
4. P .CONSO،La Gestion Financierer de Lentreprise ،Dunod ،7eme edition 1989.



الملحق رقم (01): استمارة الاستبيان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: محاسبة

إستمارة إستبيان

قسم: العلوم المالية ومحاسبة

السلام عليكم:

نسعى من خلال هذه الدراسة الميدانية والموسومة بـ "أثر الآليات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات على القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية"، والتي نهدف من خلالها إلى التعمق أكثر في المفاهيم التطبيقية للموضوع.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية ومحاولة منا لقياس متغيراتها بالشكل العلمي الذي ينسجم مع فرضياتها، نضع بين أيديكم هذه الاستبانة، حيث سنكون ممتنين للغاية لكم إذا ساعدتمونا في الإجابة على أسئلتها للوصول إلى أداة فعالة وسليمة للقياس، مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم، ويدخل هذا البحث ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية.

كما نوجه عناية سيادتكم أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

القسم الأول: الأسئلة الخاصة بالبيانات العامة: يرجى وضع علامة (X) للإجابة الصحيحة

1-العمر: ☐ أقل من 30 ☐ من 30-40 ☐ من 40 فأكثر ☐

2-الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى ☐

3- المؤهل العلمي: ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

شهادات أخرى أذكرها:

4- التخصص العلمي : ☐ محاسبة ☐ مالية ☐ -ادارة أعمال ☐ - تخصص آخر ☐

5- المستوى الوظيفي: ☐ -خبير محاسبي ☐ - محافظ حسابات ☐ - مدير ☐

☐ - رئيس مصلحة ☐ - مراجع داخلي ☐ - وظيفة أخرى ☐

6- عدد سنوات الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 ☐ أكثر من 10 ☐

7- مكان العمل: ☐ - صناعي ☐ - تجاري ☐ - خدماتي ☐

القسم الثاني: الأسئلة الخاصة بالدراسة يرجى وضع علامة (X) في الإجابة الصحيحة

غير موافق بشدة	محايد	موافق	الخوور الأول: الالتزام بمبادئ الحوكمة وزيادة الاستثمارات في المنشآت الاقتصادية
			1- سوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها باستغلال الثغرات والمرونة الموجودة في تلك المبادئ وتمثل ذلك في حوكمة الشركات .
			2- الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية يكون أكثر في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات.
			3- جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على توفر خصائص هذه المعلومات بل تشمل أيضاً مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي أعدت في ظلها هذه المعلومات.
			4- تدعيم دور الأطراف ذات العلاقة يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها.
			5- جودة المعلومات المحاسبية للشركات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحقّقاً من جودتها في الشركات الاقتصادية الأخرى التي لا تطبق حوكمة الشركات.
			6- هناك علاقة بين أساليب المحاسبة الإبداعية واختيار الشركات العالمية.

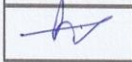
			7- تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على موثوقية وجودة البيانات المحاسبية.
--	--	--	---

غير موافق بشدة	محايد	موافق	المحور الثاني: التطبيق السليم للآليات الداخلية للحوكمة وتحديد أولويات الاستثمار
			1- تهم حوكمة الشركات بوجود اللجان المختلفة بالشركات وأهمها لجنة المراجعة مما يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية.
			2- اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة يزيد من فاعليتها الإستثمارية.
			3- يساهم محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومة المالية التي تفصح عنها الشركة وفق قيمتها السوقية.
			4- أساليب الرقابة المطبقة والمعايير المستخدمة سواء كانت معايير محاسبة أو مراجعة تساعد في توضيح رؤى متخذي القرارات داخل المنشأة .
			5- تحرص الشركة على توفير معلومات مالية تؤدي إلى تخفيض حالات عدم التأكد.
			6- يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة التي قد تواجهها الشركة.
			7- لمجلس الإدارة دور بارز في تحديد أولويات الإستثمار داخل المنشأة.

غير موافق بشدة	محايد	موافق	المحور الثالث: الالتزام بآليات الحوكمة الخارجية للشركات وتوضيح قرارات قبول أو رفض الاستثمار
			1- التحقق من أن صفقات البيع حقيقية و فواتير البيع للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة يؤدي إلى الإفصاح العادل عن الإيرادات في القوائم المالية المدجة.
			2- من شأن الاستعانة بالمراجع الخارجي إضفاء عنصر الموضوعية في قرارات المنشأة الإستثمارية.
			3- فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن يؤدي إلى الإفصاح عن الأصول المتداولة و نسب السيولة المالية.

			4- التحقق من الاعتراف بالأصول المعنوية غير المشتراة وإجراء التعديلات يؤدي إلى المعرفة الحقيقية للأصول المعنوية ورقم الأرباح.
			5- دراسة رقم الاستثمارات وأي إضافات للأصول الثابتة والنفقات المرسلة ومقارنتها مع التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية يؤدي إلى معرفة التدفقات النقدية الحقيقية من كل نشاط.
			6- التحقق من إعادة تصنيف بعض الأصول حسب القواعد المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى المعرفة الحقيقية لزيادة الأصول أو المحافظة عليها.
			7- من شأن دراسة الأسواق الخارجية جيداً أن يساعد متخذ القرار الاستثماري داخل المنشأة.

الملحق رقم (02): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

 جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي Université Echahid Hamma Lakhdar - B-Oued	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية قسم العموم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة تدقيق	 جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي Université Echahid Hamma Lakhdar - B-Oued		
لجنة تحكيم الاستبيان				
الإمضاء	جامعة الإنتماء	الدرجة العلمية	الاسم واللقب	الرقم
	حمه لخضر الوادي	أستاذ	سعد قديري	01
	حمه لخضر الوادي	أستاذ	عوادي مصطفى	02

السنة الجامعية: 2023/2022م

الملحق (03) : قياس صدق و ثبات أداة الدراسة ألفا كرونباخ

الدرجة الكلية للاستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,814	21

المحور الاول: الالتزام بمبادئ الحوكمة وزيادة الاستثمارات في المنشآت الاقتصادية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,646	7

المحور الثاني: التطبيق السليم للآليات الداخلية الحوكمة وتحديد أوليات الاستثمار

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,592	7

المحور الثالث: الالتزام بآليات الحوكمة الخارجية للشركات وتوضيح قرارات قبول أو رفض الاستثمار

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,688	7

الملحق (03) : الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	29	65,9	65,9	65,9
	أنثى	15	34,1	34,1	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	17	38,6	38,6	38,6
	من 30 الى 40	21	47,7	47,7	86,4
	من 40 فما أكثر	6	13,6	13,6	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	14	31,8	31,8	31,8
	ماجستير	20	45,5	45,5	77,3
	دكتوراه	10	22,7	22,7	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

التخصص العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	6	13,6	13,6	13,6
	مالية	32	72,7	72,7	86,4
	تخصص آخر	6	13,6	13,6	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

المستوى الوظيفي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	خبير محاسبي	3	6,8	6,8	6,8
	محافظ حسابات	19	43,2	43,2	50,0
	محاسب	7	15,9	15,9	65,9
	مراجع داخلي	9	20,5	20,5	86,4
	وظيفة أخرى	6	13,6	13,6	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

سنوات الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أكثر من 5 سنوات	19	43,2	43,2	43,2
	أكثر من 10	19	43,2	43,2	86,4
	3,00	6	13,6	13,6	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

الملحق (04): نتائج اختبار الفرضيات المحور الاول

سوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها باستغلال الثغرات والمرونة الموجودة في تلك المبادئ وتتمثل ذلك في حوكمة الشركات.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	6,8	6,8	6,8
	موافق	41	93,2	93,2	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية يكون أكثر في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	4,5	4,5	4,5
	موافق	42	95,5	95,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على توفر خصائص هذه المعلومات بل تشمل أيضاً مدى الالتزام بالقوانين

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	4,5	4,5	4,5
	موافق	42	95,5	95,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

تدعيم دور الأطراف ذات العلاقة يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	6,8	6,8	6,8
	موافق	41	93,2	93,2	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

جودة المعلومات المحاسبية للشركات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحققاً من جودتها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2,3	2,3	2,3
	موافق	43	97,7	97,7	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

هناك علاقة بين أساليب المحاسبة الإبداعية واختيار الشركات العالمية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2,3	2,3	2,3
	موافق	43	97,7	97,7	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على موثوقية وجودة البيانات المحاسبية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	6,8	6,8	6,8
	محايد	3	6,8	6,8	13,6
	موافق	38	86,4	86,4	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

الملحق (05) : نتائج اختبار فرضيات المحور الثاني

تتم حوكمة الشركات بوجود اللجان المختلفة بالشركات وأهمها لجنة المراجعة مما يزيد من درجة الثقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	4,5	4,5	4,5
	موافق	42	95,5	95,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة يزيد من فاعليتها الإستثمارية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	9,1	9,1	9,1
	محايد	2	4,5	4,5	13,6
	موافق	38	86,4	86,4	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

يساهم محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومة المالية التي تفصح عنها الشركة وفق قيمتها السوقية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,3	2,3	2,3
	موافق	43	97,7	97,7	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

أساليب الرقابة المطبقة والمعايير المستخدمة سواء كانت معايير محاسبة أو مراجعة تساعد في توضيح رؤى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2,3	2,3	2,3
	موافق	43	97,7	97,7	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

تحرص الشركة على توفير معلومات مالية تؤدي إلى تخفيض حالات عدم التأكد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,3	2,3	2,3
	محايد	1	2,3	2,3	4,5
	موافق	42	95,5	95,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة التي قد تواجهها الشركة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	4,5	4,5	4,5
	موافق	42	95,5	95,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

لمجلس الإدارة دور بارز في تحديد أوليات الاستثمار داخل المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	6,8	6,8	6,8

الملاحق

	موافق	41	93,2	93,2	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

التحقق من أن صفقات البيع حقيقية و فواتير البيع للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة يؤدي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	9,1	9,1	9,1
	موافق	40	90,9	90,9	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

من شأن الاستعانة بالمراجع الخارجي إضفاء عنصر الموضوعية في قرارات المؤسسة الاستثمارية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	4,5	4,5	4,5
	موافق	42	95,5	95,5	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن يؤدي إلى الإفصاح عن الأصول المتداولة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	4,5	4,5	4,5
	محايد	1	2,3	2,3	6,8
	موافق	41	93,2	93,2	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

التحقق من الاعتراف بالأصول المعنوية غير المشتراة وإجراء التعديلات يؤدي إلى المعرفة الحقيقية للأصول المعنوية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	9,1	9,1	9,1
	موافق	40	90,9	90,9	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

دراسة رقم الاستثمارات وأي إضافات للأصول الثابتة والنفقات المرسلة ومقارنتها مع التدفقات النقدية من الأنشطة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	6,8	6,8	6,8
	موافق	41	93,2	93,2	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

التحقق من إعادة تصنيف بعض الأصول حسب القواعد المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية يؤدي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,3	2,3	2,3
	محايد	3	6,8	6,8	9,1
	موافق	40	90,9	90,9	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

من شأن دراسة الأسواق الخارجية جيداً أن يساعد متخذ القرار الاستثماري داخل المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	6,8	6,8	6,8
	موافق	41	93,2	93,2	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

			الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية يكون أكثر في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات.	جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على توفر خصائص هذه المعلومات بل تشمل أيضاً مدى الالتزام بالقوانين	تدعيم دور الأطراف ذات العلاقة يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها.
N	Valide	44	44	44	44
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	2,9318	2,9545	2,9545	2,9318
	Ecart type	,25497	,21071	,21071	,25497

			جودة المعلومات المحاسبية للشركات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات أكثر تحقّقاً من جودتها ف	هناك علاقة بين أساليب المحاسبة الإبداعية وانهيار الشركات العالمية.	تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على موثوقية وجودة البيانات المحاسبية.	تهتم حوكمة الشركات بوجود اللجان المختلفة بالشركات وأهمها لجنة المراجعة مما يزيد من درجة الثقة
N	Valide	44	44	44	44	44
	Manquant	0	0	0	0	0
	Moyenne	2,9773	2,9773	2,7955	2,9545	2,9545
	Ecart type	,15076	,15076	,55320	,21071	

			اهتمام حوكمة الشركات بتدعيم دور المساهمين في الرقابة على الإدارة يزيد من فاعليتها الإستثمارية.	يساهم محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومة المالية التي تفصح عنها الشركة وفق قيمتها السوقية.	أساليب الرقابة المطبقة والمعايير المستخدمة سواء كانت معايير محاسبية أو مراجعة تساعد في توضيح رؤى	تحرص الشركة على توفير معلومات مالية تؤدي إلى تخفيض حالات عدم التأكد.
N	Valide	44	44	44	44	44
	Manquant	0	0	0	0	0
	Moyenne	2,7727	2,9545	2,9773	2,9318	2,9318
	Ecart type	,60477	,30151	,15076	,33395	

		يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة التي قد تواجهها الشركة.	لمجلس الإدارة دور بارز في تحديد أوليات الاستثمار داخل المؤسسة.	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية و فواتير البيع للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة يؤدي	من شأن الاستعانة بالمراجع الخارجي إضفاء عنصر الموضوعية في قرارات المؤسسة الاستثمارية
N	Valide	44	44	44	44
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	2,9545	2,9318	2,9091	2,9091
	Ecart type	,21071	,25497	,29080	,42141

		فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن يؤدي إلى الإفصاح عن الأصول المتداولة	التحقق من الاعتراف بالأصول المعنوية غير المشتراة وإجراء التعديلات يؤدي إلى المعرفة الحقيقية للأصول المعنوية	دراسة رقم الاستثمارات وأي إضافات للأصول الثابتة والنفقات المرسلة ومقارنتها مع التدفقات النقدية من الأنشطة	التحقق من إعادة تصنيف بعض الأصول حسب القواعد المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية يؤدي
N	Valide	44	44	44	44
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	2,8864	2,9091	2,9318	2,8864
	Ecart type	,44282	,29080	,25497	,38675

		من شأن دراسة الأسواق الخارجية جيدا أن يساعد متخذ القرار الاستثماري داخل المؤسسة
N	Valide	44
	Manquant	0
	Moyenne	2,9318
	Ecart type	,25497

Corrélations

		1م	2م	3م	total
1م	Corrélation de Pearson	1	,813**	,371*	,857**
	Sig. (bilatérale)		,000	,013	,000
	N	44	44	44	44
2م	Corrélation de Pearson	,813**	1	,459**	,899**
	Sig. (bilatérale)	,000		,002	,000
	N	44	44	44	44
3م	Corrélation de Pearson	,371*	,459**	1	,747**
	Sig. (bilatérale)	,013	,002		,000
	N	44	44	44	44
total	Corrélation de Pearson	,857**	,899**	,747**	1

Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
N	44	44	44	44

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

One-Sample Test

Test Value = 2

Post Hoc Tests					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
م_1س1	-10.002	37	.000	-1.184	-1.42	-.94
م_2س1	-10.500	37	.000	-1.105	-1.32	-.89
م_3س1	-10.975	37	.000	-1.316	-1.56	-1.07
م_4س1	-7.473	37	.000	-1.053	-1.34	-.77
م_5س1	-8.435	37	.000	-1.184	-1.47	-.90
م_6س1	-19.977	37	.000	-1.605	-1.77	-1.44
م_7س1	-6.940	37	.000	-.921	-1.19	-.65
متوسط_المحور_الاول	-25.217	37	.000	-1.19549	-1.2915	-1.0994

One-Sample Test

Test Value = 2

		Test Value = 2			95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
م_2س1	-11.684	37	.000	-1.342	-1.57	-1.11
م_2س2	-8.848	37	.000	-1.211	-1.49	-.93
م_2س3	-8.879	37	.000	-1.079	-1.33	-.83
م_2س4	-6.889	37	.000	-.868	-1.12	-.61
م_2س5	-6.702	37	.000	-1.026	-1.34	-.72
م_2س6	-6.389	37	.000	-.895	-1.18	-.61
م_2س7	-6.726	37	.000	-.947	-1.23	-.66
متوسط المحور الثاني	-20.322	37	.000	-1.05263	-1.1576	-.9477

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		محور أول	محور ثاني	محور ثالث
	N	44	44	44
Paramètres normaux ^{a,b}	Moyenne	2,9347	2,9253	2,9091
	Ecart type	,15128	,17561	,20224
Différences les plus extrêmes	Absolue	,417	,460	,378
	Positif	,333	,335	,327
	Négatif	-,417	-,460	-,378
Statistiques de test		,417	,460	,378
Sig. asymptotique (bilatérale)		,000 ^c	,000 ^c	,000 ^c

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.214 ^a	.046	.019	.31623

a. متوسط المحور الأول Predictors: (Constant),

b. متوسط المحور الثاني Dependent Variable:

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.172	1	.172	1.723	.000.
Residual	3.600	36	.100		
Total	3.772	37			

a. متوسط المحور الثاني Dependent Variable:

b. متوسط المحور الأول Predictors: (Constant),

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.135	.152		7.467	.000
	متوسط المحور الأول	-.234	.178	-.214	-1.313	.198

a. متوسط المحور الثاني Dependent Variable:

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.118 ^a	.014	0.080	.35444

a. متوسط المحور الأول Predictors: (Constant),

b. Dependent Variable: متوسط_المحور_الثالث

ANOVA^a

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.064	1	.064	.513	.479 ^b
	Residual	4.523	36	.126		
	Total	4.587	37			

a. Dependent Variable: متوسط_المحور_الثالث

b. Predictors: (Constant), متوسط_المحور_الأول

Coefficients^a

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.611	.170		3.584	.001
	متوسط_المحور_الأول	.143	.199	.118	.716	.479

a. Dependent Variable: متوسط_المحور_الثالث